من البحر إلى الزنزانة

تتبع رحلات الهجرة عبر جزيرة كريت، والمحاكم، والاحتجاز (في البر الرئيسي)

نوفمبر
2026



Border Violence Monitoring Network

MOBILE INFO TEAM

Θάλασσα Αλληλεγγύης
Thalassa of Solidarity

BORDER CRIMINOLOGIES

شكر وتقدير

فريق المعلومات المتنقلة [Mobile Info Team – MIT] منظمة مقرّها اليونان، تدعم الأشخاص المتضررين من النزوح أو الهجرة في التعامل مع الأنظمة القانونية المعقدة والمطالبة بحقوقهم. وتوفّر معلومات واضحة يسهل الوصول إليها، إلى جانب دعم مخصص لكل حالة. كما تستفيد من تواصلها اليومي مع الأشخاص للدعوة إلى التغيير على المستويين الوطني ومستوى الاتحاد الأوروبي، وإيصالأصوات المتضررين من السياسات الإقصائية، والمناصرة من أجل نظام عادل للهجرة واللجوء.

فمنظمة «ثالاسا للتضامن» [Thalassa of Solidarity] هي منظمة قاعدية تأسست في هيراكليون، كريت، عام 2019. وهي مساحة لقاء لأشخاص من خلفيات متنوعة، تسعى إلى تعزيز الإدماج الفعلي والتعايش الخلّاق. وتشمل مبادراتها برامج تعليمية ومساعدة عملية في مواجهة التحديات القانونية والإدارية. كما تدافع المنظمة عن حقوق الإنسان، وتركّز مؤخرًا على مراقبة المحاكمات والدفاع عن اللاجئين في مواجهة التجريم غير العادل للتنقّل البشري.

شبكة رصد العنف على الحدود [Border Violence Monitoring Network – BVMN] هي ائتلاف من المنظمات التي ترصد وتوثّق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بحق الأشخاص المتنقلين عبر الحدود الأوروبية. ومنذ عام 2016، نشرت الشبكة عدة إصدارات من «الكتاب الأسود لعمليات الإعادة القسرية»، وهو سجلّ من 3000 صفحة يضم شهادات عن انتهاكات أثّرت في أكثر من 25,000 شخص من الأشخاص المتنقلين.

«مشاهد الاحتجاز» [Detention Landscapes] مشروع تعاوني مستمر أُطلق عام 2024، ويجمع بين «علم الجريمة الحدودي» [Border Criminologies] وفريق المعلومات المتنقلة [Mobile Info Team] وشبكة رصد العنف على الحدود [BVMN]. ويهدف المشروع إلى تطوير قاعدة بيانات مفتوحة الوصول ومركز معرفي وصيانتهما، لجمع الأدلة على الانتهاكات داخل مرافق احتجاز المهاجرين في بلدان مختلفة.

يودُّ مُعدّو هذا التقرير أيضاً توجيه الشكر إلى الأشخاص الثمانية الذين شاركونا تجاربهم، وإلى منظمة "لوكال روتس" (Glocal Roots) في جزيرة كوس على ارائهم القيّمة، وإلى الباحثين الذين ساهموا في عملية البحث وصياغة التقرير، وإلى الصحفيين الذين تحدثنا إليهم، وكذلك إلى كل من قدّموا الدعم في ترجمة هذا المنشور.

مقدمة

في صيف عام 2025، ازداد عدد الأشخاص الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط من شمال إفريقيا إلى كريت، على أمل الوصول إلى الأمان في أوروبا. لكن بدلًا من ذلك، واجهوا رحلة شاقة اتسمت بالعنف والترهيب عند الوصول، والاحتجاز الفوري في مرافق غير رسمية، واعتقال بعضهم وملاحقتهم جنائيًا بوصفهم «قادة القوارب»، ثم نقلهم في ظروف خطرة إلى البرّ الرئيسي واحتجازهم لفترات طويلة في مرافق نائية لا تُحترم فيها الحقوق الأساسية

خلال العام الماضي، شارك كثيرون قصصهم مع وسائل الإعلام ومجموعات التضامن والمنظمات غير الحكومية [NGOs]. وقد فعلوا ذلك احتجاجًا على أوضاعهم، ولضمان ألا تبقى تجاربهم طيّ النسيان. وتروي شهاداتهم قصصًا عن انعدام اليقين والعزلة والعنف.

يسلّط هذا المنشور الضوء على تلك الشهادات، ويتتبّع، عبر خمسة فصول، المراحل المختلفة للرحلة:

- الوصول إلى اليابسة: غياب التخطيط الحكومي، والوفيات في البحر، ومصادرة المتعلقات.
- الاحتجاز الفعلي: ظروف الاحتجاز.
- الإخفاء والتهميش: العنف وانعدام الوصول إلى العالم الخارجي.
- الملاحقة القضائية: التجريم ومراقبة المحاكمات.
- الاحتجاز: النقل والاحتجاز المطوّل في سينتيكي.

لتتبّع الرحلة عبر فصول المنشور، يستند التقرير إلى شهادات وتجارب أشخاص عاشوا هذه الأحداث بين يوليو 2025 ويوليو 2026 وشاركوها مع شبكة رصد العنف على الحدود [BVMN]، إضافةً إلى أبحاث مشروع الأرشفة «مشاهد الاحتجاز» [Detention Landscapes]. واستنادًا إلى عمل منظمة «ثالاسا للتضامن» في مراقبة المحاكمات في كريت، كتبت المنظمة فصل الملاحقة القضائية، الذي يتناول التجريم الممنهج للأشخاص الذين اعتُقلوا ووُجّهت إليهم تهم بوصفهم «قادة القوارب».

تسلّط القصص الفردية الواردة في مختلف أجزاء المنشور الضوء على المعاناة اليومية للأشخاص الساعين إلى الأمان، وكذلك على العنف البنيوي الكامن في نظام الهجرة واللجوء في اليونان. وتكشف كيف أسهم اجتماع قصور التخطيط للاستقبال، والاحتجاز المطوّل، والقيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات والمساعدة القانونية، وتجريم طالبي الحماية، في إنشاء نظام قوّضت فيه الحقوق الأساسية تقويضًا بالغًا. ومن خلال تجارب من عاشوا هذه الوقائع، يوثّق المنشور إخفاقات لا يمكن اعتبارها حوادث معزولة فحسب، بل يكشف عن سياسة ردع أوسع نطاقًا ما زالت تشكّل طريقة معاملة الوافدين الجدد إلى اليونان.

حفاظًا على السرية، غُيّرت جميع الأسماء الواردة في هذا المنشور.

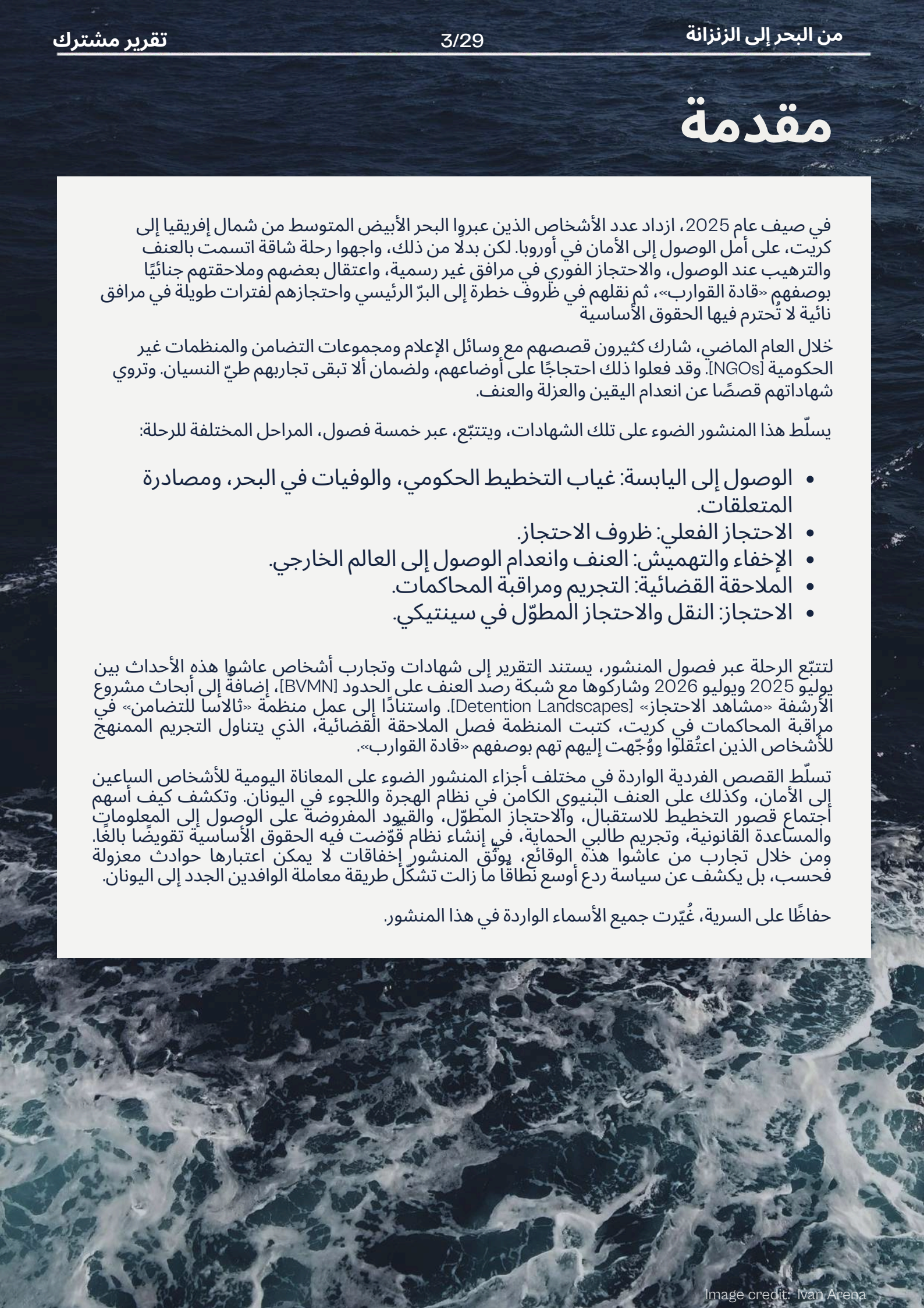


Image credit: Ivan Arena

الوصول إلى اليابسة

غياب التخطيط الحكومي، والوفيات في البحر، ومصادرة المتعلقات

Image credit: Rowen Smith

أ) السياق: غياب التخطيط الحكومي رغم الزيادة المستمرة في أعداد الوافدين

«كنت أظن أن ليبيا هي المكان الذي شهدت فيه أسوأ أعمال العنف في حياتي، لكنني عندما وصلت إلى اليونان أدركت أن الوضع هناك أسوأ». — علي

بدأت جميع القصص الواردة في هذه السلسلة بالرحلة نفسها عبر البحر الأبيض المتوسط من شمال إفريقيا إلى كريت. وقبل عبور البحر، كان كثيرون قد أمضوا أشهرًا في الاحتجاز التعسفي وتعرّضوا للعنف والاستغلال في ليبيا. وانتهت رحلة بعضهم في البحر. أما الذين نجوا، فلم يكن وصولهم إلى اليونان بداية للأمان، بل بداية فصل ثانٍ لا يقل قسوة.

في عام 2025، وصل 20187 شخصًا إلى جزيرتي كريت وجافدوس اليونانيتين من شمال إفريقيا، يمثلون زيادة أربعة أضعاف مقارنة بالعام السابق، وعلى النقيض ينقص الوصول على طول مسارات الهجرة الأخرى. خلال يوليو تجاوز عدد الوافدين إلى الجزر (7336) بالفعل إجمالي عدد الوافدين في عام 2024 (5161) وفي 2023 (815). في الوقت نفسه، تكشف أحداث التوترات الدبلوماسية بين اليونانيين، الاتحاد الأوروبي.وكان المسؤولون الليبيون الغربيون يغذون المخاوف حول "التسليح"، مما يساهم في تزايد الخطاب السياسي الأمني.

في اليونان، تم تقديم الزيادة في عدد الوافدين رسمياً على أنها أزمة ذات حجم استثنائي. هذا الخطاب الاحتجاجي استُخدم لتبرير تبني أساليب قمعية متزايدة.
إدارة الهجرة ابتداءً من صيف 2025 فصاعدًا، تبنت إجراءات تهدف إلى ردع المزيد من الوافدين.وشملت نشر السفن البحرية بالقرب من الساحل الليبي، من غير القانوني تعليق معالجة طلبات اللجوء لمدة ثلاثة أشهر ، خطط لإنشاء مرافق الاحتجاز المغلقة في جزيرة

كان من الواضح تماماً للسلطات المحلية في الجزر، ومنذ فترة طويلة، أن تزايد أعداد الوافدين سيؤدي سريعاً إلى استنزاف طاقات الاستقبال والإيواء المحدودة أصلاً؛ ومع ذلك، فقد حالت المعارضة المحلية -في مواقع مختلفة من جزيرة كريت- دون تلبية الضرورة التشغيلية العاجلة لإيواء هؤلاء الأشخاص - بما في ذلك هيرسونيسوس،مرضى و هيراكليون- وضعف التنسيق المؤسسي. منذ ذلك الحين 2023 وقد دعت السلطات المحلية مراراً وتكراراً الحكومة الوطنية إلى تقديم كل من المواد ومالي يدعم، بينما مسؤولية لا يزال تحديد المواقع المناسبة محل نزاع بين مختلف الجهات.المستويات للحكومة مع ازدياد عدد الوافدين في يوليو 2025، استمر المسؤولون المحليون في وصف الوزارة بأنها مكتملة تمامًا نداء الأسماء من الرد. وبالنظر إلى كل ذلك، فإن غياب الدعم المالي والمادي، والقيادة الواضحة، والتنسيق المؤسسي، كلها عوامل وضعت السلطات المحلية تحت ضغط كبير لاستيعاب الوافدين في أي مكان يمكن إيجاده، بغض النظر عما إذا كانت تلك المواقع قادرة على ضمان ظروف معيشية أساسية أو الوصول إلى الخدمات الأساسية.كما أقرّ بغياب الهياكل المناسبة و الجاهزية التشغيلية.أمين المظالم اليوناني،ECRE والمفوض المعني بحقوق الإنسان في مجلس أوروبا، الذي لاحظ أن "كان من الممكن السيطرة على الوضع الإنساني لو أن السلطات عالجت نقص القدرة على استقبال اللاجئين في الوقت المناسب.

كما أن التركيز المستمر على السيطرة والردع قد حجب حقيقة أن التدابير المنفذة فشلت في منع وصول الناس.على الرغم من انخفاض عمليات العبور مؤقتًا بعد بدء تعليق طلبات اللجوء، إلا أن أعداد الوافدين عادت للارتفاع ، لتصل تقريبًا إلى الرقم الدولي.في ديسمبر 2025 كما في يوليو 2025.

بالنسبة للأشخاص الذين ألقت السلطات القبض عليهم ونُقلوا إلى مراكز احتجاز مؤقتة وغير رسمية في جزيرة كريت، كان قرار تعليق طلبات اللجوء مفاجئا. وكشفوا لشبكة BVMN أنهم كانوا يفتقرون إلى المعلومات المتعلقة بتعليق طلبات اللجوء قبل مغادرتهم شمال أفريقيا، أو أنهم لم يتمكنوا من الحصول عليها.

أنا شخصياً، أعيش في ليبيا منذ أبريل 2025، بلا هاتف أو إنترنت أو أي وسيلة للتواصل مع عائلتي أو العالم الخارجي. الشيء الوحيد الذي كنت أعرفه هو أنني محتجز بشكل غير قانوني [...] لذا، لا نعلم أن الوزير قد أوقف اللجوء لمدة ثلاثة أشهر. [...] فجئنا إلى المخيم، وهو يحتجزنا رغم أننا لم نكن نعلم. ما هو وضعنا؟عيب" محمود

أما بالنسبة للآخرين، فقد انتهت رحلتهم - وحياتهم - بشكل غير ضروري في وقت مبكر.بحر وفقًا للبيانات الرسمية التي نشرتها RSA تسببت الحوادث التي وقعت في منطقة كريت طوال عام 2025 فيتم تسجيل 20 حالة وفاة و25 حالة اختفاء - الأعلى رقما في جميع أنحاء اليونان. كما سُجّلت غالبية الحوادث من تلك الفترة في ديسمبر 2025، حيث أصبح البحر بالقرب من جزيرة كريت مسرحًا لـ أحد أكثرها فتكا حطام السفن في مطلع هذا الشهر، لقي 17 شخصًا حتفهم، وفُقد 15 آخرون، ولم ينجُ سوى شخصين. وكانت هذه الحادثة واحدة من بين خمس حوادث غرق سفن موثقة على الأقل وقعت في ذلك الشهر وحده.شاهدين على العنف الممنهج وخطر الموت الذي يواجهه الأشخاص الذين يعبرون البحر.تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تقريبية، ومن المرجح أنها أقل بكثير من العدد الفعلي للوفيات وحالات الاختفاء التي حدثت خلال عام 2025. وبالنظر إلى طبيعة الطريق، فإن العديد من الحوادث قد تمر دون اكتشاف أو إبلاغ. ومع ذلك، فإن الأحداث المذكورة أعلاه لا تزال تعكس نمطًا أوسع من الإهمال في عمليات البحث والإنقاذ.

ب) العنف في البحر، عند الوصول، ومصادرة الأمتعة

لقد ضربونا أيضاً. أثناء إنقاذنا، كانوا يضربوننا في البحر، حرس السواحل اليوناني. لقد" ضربوني في بطني في قاربهم بعد أن أنقذونا."نبيل

أما بالنسبة لأولئك الذين نجوا من العبور المحفوف بالمخاطر،واجه الناس سلوكاً عنيفاً وعدائياً عند وصولهم إلى اليونان- في بعض الحالات، أثناء التواجد في المياه المفتوحة؛ وفي حالات أخرى، بعد الوصول مباشرة.نبيل، الذي احتُجز في مركز المعارض السابق في خانيا في يوليو 2025، شرح أنه تعرّض للضرب على يد خفر السواحل اليوناني مباشرة بعد إنقاذه في البحر.

"لقد ضربونا أيضاً. أثناء إنقاذنا، كانوا يضربوننا في البحر، حرس السواحل اليوناني. لقد ضربوني في بطني في قاربهم بعد أن أنقذونا."

علي، مواطن مصري اعتُقل في هيراكليون في أغسطس 2025، شارك أنه تعرّض هو وآخرون للتفتيش والتجريد من ملابسهم فور وصولهم واعتقالهم من قبل السلطات.

"عندما جاءت الشرطة، قاموا بتفتيشنا بعنف، وأخذوا هواتفنا وشواحننا وبطاريات الشحن المحمولة ووضعوها في أكياس بلاستيكية. أجبرونا على ركوب حافلات كبيرة ونقلونا إلى الحجر الصحي."

وأوضح علي كذلك أنه ورفاقه المسافرين أُجبروا على خلع الجزء العلوي من ملابسهم، ووُعدوا بملابس جديدة، وهو وعد لم يتم الوفاء به.

يوسف، كما تم احتجازه في هيراكليون،وقد رددت هذه التجارب. وصف أنه "عومل معاملة سيئة"وأثناء التفتيش، صودرت هواتف الناس بينما أُلقيت جميع ممتلكاتهم الأخرى، ولم يتبق لهم سوى ملابسهم. كما ذكر يوسف أنهم تعرضوا للإهانة، ونُعتو بألفاظ مهينة مثل "ملقا" أو "غايدوري" وأكد جميع الأشخاص الآخرين الذين تحدثت إليهم BVMN أن السلطات صادرت هواتفهم واضطرتهم إلى تقديم رمز المرور الخاص بهم. شكلت هذه اللقاءات الأولى التجارب التي تلتها، حيث كشفت رواياتهم أن العنف الذي تعرضوا له أثناء الهبوط غالباً ما تصاعد بمجرد نقلهم إلى المرافق التي كان الناس محتجزين فيها.

الاحتجاز

ظروف الاعتقال الفعلي في جزيرة كريت

Image credit: Mustafi Numann

"في مواقع الاستقبال الثلاثة التي زرتها في جزيرة كريت -والتي تقع في الغالب ضمن مناطق الموانئ ومرافق أقيمت على عجل- كانت الظروف صعبة للغاية وبدت بوضوح دون المستويات الملائمة للأعداد الكبيرة من الوافدين [...] وسادت أجواء من عدم اليقين والإرهاق في جميع المواقع، حيث كان الناس ينتظرون نقلهم في ظل ظروف تعكس نظام استقبال يرزح تحت ضغط هائل ويعتمد إلى حد كبير على حلول مؤقتة وارتجالية".

ديميترا مارغاريتي، صحفية مستقلة غطت الأوضاع في كريت في أوائل أغسطس 2025. (انظر تقريرها الذي أعدته بالتعاون مع صوفيا بوتسي ونشرته مؤسسة إنكستيك ميديا.)

بعد وصولهم واعتقالهم في كريت وجافدوس، تم وضع الناس على الفور في الاحتجاز.في ظل غياب ترتيبات استقبال مناسبة، تم تحويل العديد من المرافق في جزيرة كريت إلى مواقع احتجاز. وفي أغلب الأحيان، كان يتم نقل الأشخاص إلى مركز معارض أجيا السابق في خانيا، مبنى الأمن التابع لخفر السواحل اليوناني في ميناء هيراكليون، أو هيئة ميناء ريثيمو القديمة وهو أمر لم يعد مستخدماً اليوم.

في مختلف المرافق، ترسم روايات الناس صورة صادمة ومتسقة. فإلى جانب ملاحظات الصحفيين والناشطين المتضامنين الذين تمكنوا من دخول بعض هذه المرافق، يصفون مساحات غير رسمية مكتظة حيث يُحتجز المئات بمعلومات محدودة عن أوضاعهم، ويكاد ينعدم تواصلهم مع العالم الخارجي. وأفاد الناس بمحدودية حصولهم على المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية، وبظروف غير صحية بشكل عام. ورووا، مدعومين بالصور، تعرضهم لحرارة الصيف الشديدة، فضلاً عن إجبارهم على النوم في العراء،قصاصات من الورق المقوى أو بين الصناديق للعثور على الظل ونقص الغذاء ورداءة جودته. وبشكل عام، تكشف تقاريرهم عن ظروف أدنى بكثير من المعايير التي يفرضها القانون اليوناني وقانون الاتحاد الأوروبي، مما عرّض الناس لمعاملة لا إنسانية ومهينة.

أ)الاكتظاظ وانعدام الفصل بين المحتجزين

«كان الجميع يتشاركون المساحة ذاتها؛ عائلات، و سودانيون، ومصريون، وقاصرون. قمنا بتنظيم أنفسنا، فخصصنا جانباً للنساء وجانباً آخر للرجال. لم تكن هناك جدران أو أي حواجز تفصل بيننا؛ كان المكان أشبه بمخزن للملابس.»-نبيل

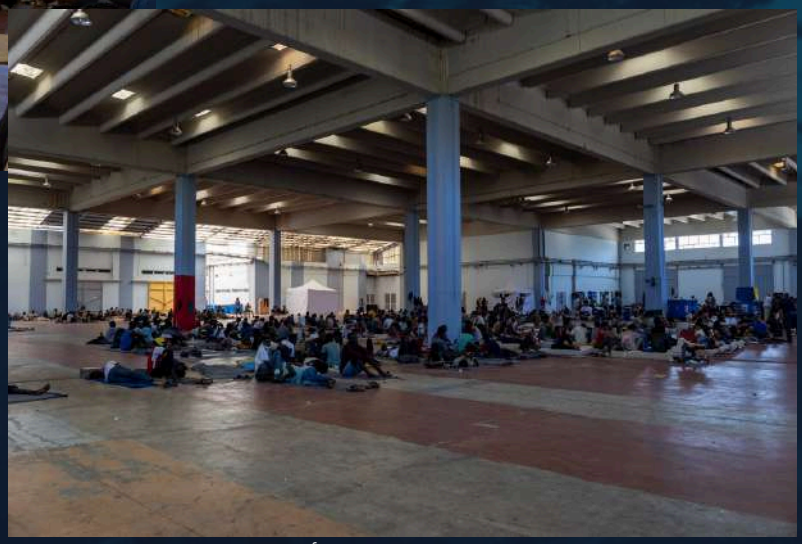
بالنسبة للكثيرين، كان أحد الانطباعات الأولى عند دخول المرافق هو العدد الهائل من الأشخاص المحتجزين معًا.نبيل وأفادوا بأن الرجال والنساء والعائلات والأطفال غير المصحوبين بذويهم يتم احتجازهم بشكل روتيني معاً:

كان الجميع يتشاركون نفس المكان، العائلات، والسودانيين، والمصريين، والقاصرون. فصلنا أنفسنا، و خصصنا مساحة للنساء في جانب والرجال في جانب آخر. لم تكن هناك جدران أو أي شيء آخر يفصلنا. كان المكان أشبه بمخزن للملابس.

يؤكد روايته نمطاً أوسع تم توثيقه طوال فصل الصيف.بواسطة في سبتمبر 2025، كان الاكتظاظ في المرافق قد بلغ حداً خطيراً. في مركز المعارض السابق في خانيا،1200 شخص تم حصرهم في مكان لا يتسع، بحسب ما ورد، إلا لما يصل إلى 300-400 شخص. وفي هيراكليون، روى الناس عن نقص تكييف و نوافذ؛ ل مرافق ومستلزمات النظافة، وعدم القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية المناسبة والشخصية، مما يثير أيضًا مخاوف تتعلق بالصحة العامة (كما هو موضح أدناه).



مركز المعارض السابق في خانيا، أغسطس 2025
© ديميترا مارغاريتي



مركز المعارض السابق في خانيا، أغسطس 2025
© ديميترا مارغاريتي

كان غياب الفصل بين المجموعات المختلفة مصدر قلق متكرر للناس. أحمد، وهو مواطن مصري تم احتجازه في مبنى الأمن التابع لخفر السواحل اليوناني في هيراكليون في أغسطس 2025،وأوضح أنه بصرف النظر عن العائلات التي تم احتجازها بشكل منفصل، تم احتجاز الآخرين جميعًا معًا.:

"منذ سن العاشرة وحتى الشيخوخة، كنا جميعاً مختلطين. كان القاصرين غير المصحوبين بذويهم يختلطون مع بقية البالغين. لم تكن هناك أي معاملة خاصة من قبل السلطات في هذا المرفق تجاه القاصرين، ولم تأتِ أي منظمات غير حكومية تطلب القاصرين تحديداً، بل كانت المعاملة واحدة للجميع، من جميع الأعمار.

يوسف أكد أن القاصرين غير المصحوبين بذويهم احتُجزوا مع البالغين لمدة أسبوعين قبل أن يتم نقلهم من قبل موظفي ما وصفه بـ"منظمة غير حكومية"، ومع ذلك، أضاف أن هذا لم يكن هو الحال بالنسبة للجميع.أطفال: "كان هناك قاصرون لم يبدوا صغاراً في السن، ولكن كان لديهم ما يثبت أعمارهم، ومع ذلك تم الاحتفاظ بهم معنا ونقلهم معنا إلى سينتيكي"

إلى جانب التبعات العملية للاكتظاظ والمخاطر التي يشكلها على سلامة ورفاه البالغين والأطفال، تثير هذه الشهادات أيضاً مخاوف جدية بشأن الالتزام بالضمانات القانونية السارية للأشخاص الخاضعين لإجراءات العودة. فبموجب القانونين اليوناني والأوروبي، يجب ألا يُلجأ إلى احتجاز الأطفال إلا كتدبير أخير وفي ظروف استثنائية فقط. وفي حال حدوث الاحتجاز، ينبغي توفير أماكن إقامة منفصلة للأطفال وعائلاتهم تضمن لهم خصوصيتهم الأسرية. [1]

ب) الحرمان من الاحتياجات الأساسية

«ارتديتُ الملابس ذاتها التي جِئتُ بها من مصر -والتي كانت مغطاة بملح البحر أثناء عبوري من ليبيا- لمدة 20 يوماً دون أن أغسلها. وحتى بعد نقلي إلى "سينتيكي"، ظللنا نرتدي الملابس نفسها لفترة طويلة، إلى أن حصلنا على بعض المال لشراء ملابس جديدة.»

على الرغم من تباين الظروف المحددة بين منشأة وأخرى، إلا أن تجارب الأشخاص تسلط الضوء على ظروف معيشية داخل مرافق تفتقر في الغالب إلى القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، مما يضطرهم فعلياً إلى تدبير أمورهم بأقل القليل.

وقد أفاد المحتجزون في مرافق بكل من هيراكليون وخانيا، وبشكل متكرر، عن رداءة نوعية الطعام والمياه المقدمة لهم، فضلاً عن عدم كفايتها.نبيل شرح أنه لم يتلق سوى زجاجة ماء واحدة عند وصوله إلى المنشأة، والتي كان عليه ملؤها بعد ذلك باستخدام صنبور واحد فقط من بين صنبورين متاحين لجميع المحتجزين.

في هيراكليون، أشار ثلاثة من كل خمسة أشخاص إلى نقص مياه الشرب. وأفاد علي بأن شحّ المياه اضطر المحتجزين إلى ترشيد استهلاك الكمية القليلة المتاحة لديهم.

"في محاولة لتوفير بعض الماء، كنا نصوم يومي الاثنين والخميس، ونثقب الزجاجة لتوفير بعض الماء."

كان الحفاظ على النظافة الشخصية الأساسية صعباً بنفس القدر. في كلا المرفقين، ولمدة تصل إلى 20 يوماً، أفاد الناس بأنهم لم يحصلوا على أي أدوات نظافة شخصية، ولم يتمكنوا من الاستحمام أو الحصول على ملابس و مستلزمات جديدة. وقد أدى ذلك، بحسب التقارير والبيانات الواضحة، إلى إصابة الناس بأمراض جلدية معدية:

"لم نستحم لمدة 20 يومًا في ليبيا، ثم لمدة 16 يومًا في كريت، لدرجة أن الكثير من الناس أصيبوا بالجرب ومشاكل جلدية." - لكن

"نفس الملابس التي جئت بها من مصر، عندما عبرت من ليبيا، والتي كانت مليئة بملح البحر، ارتديتها لمدة عشرين يومًا دون غسل. وكذلك عندما انتقلنا إلى سينتيگي، ارتدينا نفس الملابس لفترة طويلة، حتى حصلنا على بعض المال لشراء ملابس جديدة.- يوسف

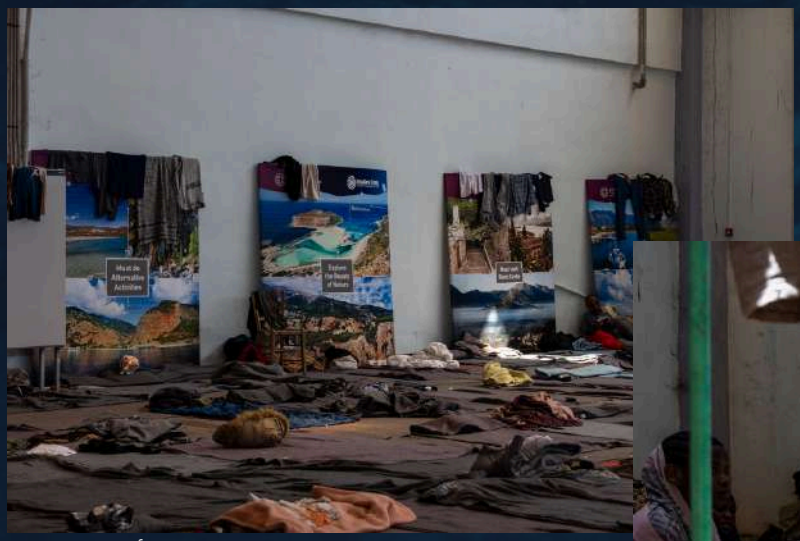
إلى جانب تأثير نقص المياه الجارية على كرامة المحتجزين وصحتهم، فقد أعاق أيضاً قدرتهم على ممارسة شعائرهم الدينية. وأوضح علي ذلك قائلاً:

"حتى للصلاة، الماء ضروري، لكننا كنا نصلي من دون ماء. ظننت أن ليبيا شهدت أسوأ أعمال العنف التي مررت بها في حياتي، لكن عندما وصلت إلى اليونان، أدركت أن الوضع كان أسوأ."

لم توفر ظروف النوم أي راحة تذكر. فقد أفاد أشخاص في كلا المرفقين بأنهم اضطروا إلى النوم مباشرة على الأرض، مستخدمين أحياناً حصائر اليوغا الرقيقة أو البطانيات التي زُوّدوا بها كمراتب. وأوضح محمود، وهو مواطن مصري احتُجز في مبنى أمن خفر السواحل اليوناني في هيراكليون في أغسطس 2025: "لم يكن لدينا سوى البطانيات. كنا نستخدمها كمراتب. تسببت لنا هذه البطانيات بمشكلات جلدية، وأصبح جلدنا يسبب لنا الحكة."

خلال فصل الصيف، زادت الحرارة الشديدة من صعوبة تحمل هذه الظروف. وأفاد السكان بعدم قدرتهم على الوصول إلى أماكن مفتوحة أو مكيفات هواء. وفي هيراكليون، لم يتمكنوا من الوصول إلى أي مساحة خارجيةٍ إلا عند الذهاب إلى دورات المياه. وحتى في هذه الحالة، كان الحصول على إذن و...مرافقة كان ذلك مطلوباً من حراس المنشأة - وإن كان يُمنح فقط حسب"مزاجهم" يوسف السلطات ستلجأ حتى إلى العنف لإجبار الناس على العودة إلى الداخل : "إذا كان أحدهم بطيئًا أو مريضًا، فإنهم يضربونه بالعصا ليعود بسرعة، لقد كانوا وقحين للغاية.نحن"

في حين أن قانون الاتحاد الأوروبي والقانون اليوناني لا يتضمنان تعليمات واضحة بشأن ظروف معيشة الأشخاص الخاضعين لإجراءات العودة، فإن الحرمان المبلغ عنه من الاحتياجات الأساسية يتعارض مع معايير حقوق الإنسان الدولية والضمانات المصاحبة لها والناجمة عن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.[2]





مركز المعارض السابق في خانيا، أغسطس 2025
© ديميترا مارغاريتي

ج)الصحة العامة كارثة

"[كان المكان] مقرفاً للغاية، كانت الحشرات في كل مكان، بدا وكأنه مشرحة، مثل المكان الذي يخزنون فيه الجثث."-لكن

ومع استمرار احتجازهم، وصف الناس تدهور حالتهم الصحية.أدى الاكتظاظ المتكرر وسوء الصرف الصحي والحجر الصحي لفترات طويلة إلى خلق ظروف يمكن أن ينتشر فيها المرض بسهولة.العاملون الصحيون و سلطات وصفت المرافق في خانيا وهيراكليون بأنها مرافق صحية "قنبلة" على الرغم من الفحوصات الطبية كان يتم التنفيذ وفي بعض الحالات، كانت المنظمة الوطنية اليونانية للصحة العامة (EODY) حاضرة، وكان الصليب الأحمر موجودًا في كلا المرفقين.هيراكليون و خانيا، وقد شارك الناس باستمرار شكواهم من عدم كفاية خدمات الرعاية الصحية وعدم ملاءمتها.

في مركز المعارض السابق،نبيل وأوضح أنه خضع لفحص طبي عند وصوله.إبراهيم أكد محتجزون في مبنى أمن خفر السواحل اليوناني في هيراكليون عدم إجراء أي فحص طبي هناك. كما أفاد آخرون سبق احتجازهم في هيراكليون بنقص في الكوادر (المتخصصة)، ونقص في الأدوية، وخدمات ترجمة محدودة للغاية، وقيود صارمة تفرضها سلطات المنشأة على الوصول إلى المستشفيات.

تفاوتت روايات الطاقم الطبي الذي زار المنشأة، حيث ذكرت بعض التقارير ما يلي: "ممرضة واحدة أو شخص إسعافات أولية"طبيب وممرضتان، أو يحضر الأطباء مرة واحدة في الأسبوع.كان هناك إجماع عام بينهم على أن الدعم الذي استطاعوا تقديمه لم يكن كافيا لتلبية احتياجات الناس.لكن و إبراهيم وأكد على تزويد الناس بـ مسكنات الألم ولم يستطع الوصول إلى أنواع أخرى من العلاج، بما في ذلك علاج الحالات المزمنة.كما قال علي: "كان لدى بعض الأشخاص مشاكل خطيرة، ولم يكن من الممكن علاجهم."

كان التواصل أيضاً عائقاً أمام تلقي الرعاية. وأشار لكن إلى وجود مترجم سوري قادم مع الصليب الأحمر، بينما أوضح أحمد أنه اضطر إلى الاعتماد على مهارات اللغة الإنجليزية لدى المحتجزين الآخرين للتواصل مع الجهات الصحية والسلطات على حد سواء:

"لم يكن هناك أحد، ولا مترجم على الإطلاق. كان هناك شخص واحد فقط من مجموعتنا يتحدث الإنجليزية، وكان هو من يترجم مع الطبيب والسلطات."

أخيراً، وصف يوسف الوصول إلى المستشفيات بأنه صعب للغاية، موضحاً أن السلطات لا تسمح بنقل المحتجزين إليها إلا في الحالات القصوى، كملاذ أخير:

"من الصعب جداً الذهاب إلى المستشفى. إذا لم يروا عليك الإغماء على الأرض، أو فقدان الوعي، أو أنك على وشك الموت، فلن ينقلوك إلى المستشفى."

إن حق الأفراد المستضعفين المحتجزين لدي سلطات الهجرة في انتظار عودتهم في الحصول على الرعاية الطبية الطارئة والعلاج اللازم والرعاية الخاصة مكفول بموجب قوانين الاتحاد الأوروبي والقوانين الوطنية. ولا يقتصر خطر الحرمان من الرعاية الصحية، كما ورد في التقارير، على انتهاك ضمانات العودة فحسب، بل يمتد ليشمل انتهاك العديد من الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والكرامة وحظر المعاملة اللاإنسانية والمهينة. [3]

اليوم، وبعد مرور أكثر من عام على إخراج إبراهيم ومحمود ونبيل وأحمد وعلي ويوسف من جزيرة كريت، لا تزال الظروف في المرافق الموجودة في الجزيرة مزرية.بيان صحفي في بيان نُشر مطلع سبتمبر/أيلول 2026، وصف أمين المظالم اليوناني المرافق الموجودة في الجزيرة بأنها "غير مناسبة"، وأكد أن الإجراءات المتبعة "ترقى إلى مستوى الاحتجاز الفعلي" و"تتجاوز الأحكام والمواعيد النهائية الصارمة المنصوص عليها في لائحة الفحص الأوروبية ذات الصلة". وذكّر أمين المظالم في نهاية المطاف بأنه كان يدعو إلى إنشاء مرفق دائم منذ عام 2025. خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول وأوائل نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2026، نُقل مئات الأشخاص إلى المقر السابق للتعاونية الزراعية "أغريكس" (AGREX) -وهو مستودعٌ، كغيره من الأماكن المماثلة، غير صالح لإيواء البشر، ناهيك عن توفير ظروف تضمن لهم الكرامة. وقد وُصفت الظروف هناك بأنها مروعة؛ إذ أدى عدم كفاية المساحة داخل المبنى إلى اضطرار الأشخاص للنوم في خيامٍ في الخارج وسط الطقس البارد والأمطار، أو تحت شاحنات جمع النفايات. كما يعاني المكان من غياب المرافق الصحية ودورات المياه، وتفوح منه روائح كريهة، لدرجة دفعت بعض موظفي البلدية إلى رفض العمل في تلك المنطقة.

الخفاء

انعدام التواصل مع العالم الخارجي والعنف المخفي عن الأنظار

Image credit: Mika Ruusunen

أ) القيود المفروضة على الوصول إلى المجتمع المدني ونقص توفير المعلومات

بالنسبة لمن تحدثنا إليهم، لم يقتصر احتجازهم على سوء الأحوال فحسب، بل شمل أيضاً العزلة. فبمجرد دخولهم إلى مراكز الاحتجاز، وصفوا شعورهم بالانقطاع عن العالم الخارجي، وعدم معرفتهم بمكان وجودهم، أو سبب احتجازهم، أو ما سيحدث لاحقًا. وقد تعززت عزلتهم بمصادرة هواتفهم المحمولة، وعدم كفاية خدمات الترجمة الفورية، والقيود المفروضة على وصول وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، مما حرم الكثيرين أيضاً من الحصول على الدعم القانوني. طوال فترة احتجازهم في جزيرة كريت، لم يتلقّ الأشخاص سوى القليل من المعلومات الرسمية من السلطات. لم تُصدر أي أوامر احتجاز، وكانت التفسيرات حول أسباب احتجازهم أو المعلومات حول الخطوات التالية في الإجراءات غائبة إلى حد كبير.نبيل أعرب عن يأسه إزاء الوضع، قائلاً:

"التقطت السلطات صوراً لنا، وسجلت أسماءنا. لم نحصل علي وثائق إلا عند وصولنا إلى سينتيكي. التقطوا الصور بهواتفهم ولم نسأل عن السبب لأنهم لن يقدموا لنا أي معلومات على أي حال."

وقد تفاقم هذا الغموض بسبب القيود المتزايدة المفروضة على إمكانية الوصول إلى المرافق نفسها. خلال الأسابيع الأولى من الصيف، وصول ممثلين من أجل التضامن ، بما في ذلك أولئك الذين يقدمون الدعم القانوني، كان الأمر غير متسق وبحسب التقارير، اشتدت القيود بعد بدء تعليق طلبات اللجوء في يوليو 2025. وفي الوقت نفسه، لم يكن هنالك ترتيبات بديلة و تم وضع هذه الإجراءات لضمان حصول الناس على السلع الأساسية، أو المشورة القانونية، أو المعلومات الموثوقة.

واجه الصحفيون الذين حاولوا توثيق الأوضاع عقبات مماثلة. فقد مُنع الوصول إلى العديد من المرافق، بينما فُرضت رقابة مشددة على دخول مرافق أخرى، مما حدّ من إمكانية التدقيق المستقل. ووصفت ديميترا ماغريتي، وهي صحفية مستقلة غطت الأوضاع في جزيرة كريت مطلع أغسطس/آب 2025، كلاً من الظروف الصعبة والقيود المفروضة على الوصول إليها.

"في مواقع الاستقبال الثلاثة التي زرتها في جزيرة كريت، والتي تقع في الغالب في مناطق الموانئ ومرافق مؤقتة، كانت الأوضاع مترديةً بشكل واضح، وأقل بكثير من المعايير الكافية لعدد الوافدين. مُنع الوصول إلى المرفق في هيراكليون، مما حدّ من الشفافية بشأن الأوضاع هناك. في المرافق المؤقتة في خانيا وريثيمنو، احتُجز الناس في أماكن مغلقة ومُراقبة، وكان معظمهم ينامون على الكرتون أو مباشرة على الأرض. كان الوصول إلى الخدمات الأساسية محدودًا للغاية: في بعض المواقع، اضطر مئات الأفراد إلى الاعتماد على عدد قليل من المراحيض الكيميائية، بينما كانت المياه الجارية والاستحمام والتوزيع الطبي المنتظم إما غير كافية أو متأخرة. لم يكن هناك فصل يُذكر للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال. ساد جو من عدم اليقين والإرهاق في جميع المواقع، حيث كان الناس ينتظرون نقلهم في ظروف تعكس نظام استقبال مُرهق ومرتجل إلى حد كبير." [4]

حيثما سُمح للصحفيين بالدخول، فإنهم وأفادوا بضرورة احترام قواعد صارمة.صحفيون من وسائل إعلام مختلفة أفادوا بأنهم مُنعوا من التحدث إلى المحتجزين. في سجن خانيا، أشار أحد الصحفيين إلى أن ضابط شرطة حذره بضرورة "توخي الحذر" لأن "هؤلاء أشخاص خطرون". كما نقل صحفي آخر عن السلطات قولها -في إشارة إلى المحتجزين: "أترى هؤلاء؟ إنهم أغبياء للغاية. نوفر لهم مراتب للنوم عليها، لكنهم يفضلون النوم على الأرض ليقوموا بتقطيعها ولعب الألعاب.كانت "المراتب" المعنية عبارة عن حصائر يوغا رقيقة، تظهر في الصور التي نشرتها المنصة.

كانت عواقب عزلة المحتجزين وخيمة. فقد عجز العديد منهم في البداية عن تحديد مكان احتجازهم، ولم يتمكنوا من معرفة موقعهم إلا بعد رؤية صور لمرافق مختلفة. وتكشف رواياتهم ليس فقط عن نقص المعلومات، بل عن تجربة الاختفاء التام عن الأنظار.

العنف وسوء المعاملة وجرائم الكراهية

«كنت أعتقد أن الوضع في ليبيا كان مروعاً، لكن الواقع كان أسوأ؛ فقد ظننت أنني سأحظى بحقوق الإنسان بمجرد وصولي إلى اليونان».

وإلى جانب التقارير التي تتحدث عن وقوع أعمال عنف أثناء عمليات الاعتراض والوصول، فإن عزلة هذه المرافق تعني أيضاً أن المزاعم المتعلقة بالعنف الجسدي والترهيب -بما في ذلك ما يطال الأطفال منها- ظلت إلى حد كبير بعيدة عن الرقابة العامة. وقد وصفت العديد من الشهادات التي جمعتها منظمة BVMN حوادث عنف وقعت أثناء الاحتجاز.إبراهيم تم استدعاؤه:

«تعرضنا للضرب على يد الشرطة في مناسبات عدة. [...] لقد طلبوا منا معلومات شخصية، بما في ذلك أعمارنا؛ لذا كانوا يدركون أننا قاصرون، ومع ذلك انهالوا علينا بالضرب».

وأشار علي إلى أن أحد الضباط كان عدائياً بشكل خاص، إذ قال لنا: «هذه ليست بلادكم، أنتم غير مرحب بكم هنا». ويُذكر أن الضابط نفسه قابل إضراباً عن الطعام -نظمه المحتجزون احتجاجاً على العنف داخل المرفق- بقدرٍ من الازدراء والتعالي، قائلاً: «تظنون أنكم أذكياء بقيامكم بهذا، لكن الأمر سيان، ولن يغير شيئاً؛ سنقوم برميّ الطعام على أي حال، عودوا إلى بلادكم».

وفي معرض حديثه عن تجربته، قارن علي بين ما كان يتوقع أن يجده في أوروبا وبين الواقع الذي واجهه فور وصوله إلى اليونان، قائلاً:

«كنت أعتقد أن الوضع في ليبيا كان مروعاً، لكن الواقع كان أسوأ؛ فقد ظننت أنني سأحظى بحقوق الإنسان بمجرد وصولي إلى اليونان».

حادثة خطيرة بشكل خاص، موثقة في مناظر الاحتجاز توضح ذلك مدى خطورة الادعاءات الناشئة عن هيراكليون يروي أن المحتجزين في مبنى أمن خفر السواحل اليوناني تعرضوا للضرب المبرح على أيدي "رجلان يرتديان زيًا عسكريًا"وكانوا يغطون وجوههم أثناء الصلاة في المنشأة". وصف أحدهم ذلك قائلاً:

دخلوا الغرفة. كان هناك أربعة أشخاص يصلّون، وكانوا مسلمين. هاجمونا وضربونا بعصيّ سوداء، ومنعونا من الصلاة."
وبحسب التقارير، فقد استُهدف الأطفال أيضاً:

"حاولنا نقل الأطفال إلى المنتصف حتى لا يتم استهدافهم، لحمايتهم. لكنهم تعرضوا للضرب على أي حال."

في أعقاب الحادث، زعمت السلطات أنها سعت للتستر على الأحداث، وطلبت صراحة من المحتجزين عدم الكشف عن الأحداث خارج المنشأة.

مع الإقرار بأن التقارير المتعلقة بالواقعة قد لا تتضمن كافة التفاصيل السياقية، وأنه لا يمكن الجزم بالنوايا الدقيقة للأفراد الضالعين في الهجوم، إلا أن هذه التقارير تشير إلى تعرض أشخاص للاعتداء أثناء ممارستهم لشعائرهم الدينية. ووفقا للمعايير الدولية (وإن كانت غير ملزمة)، فإن الأفعال المدفوعة بالتحيز ضد سمة شخصية أو هوية معينة -بما في ذلك الدين- قد تُصنف كجرائم كراهية. ورغم أن مصطلح "جريمة الكراهية" ليس منصوصاً عليه بشكل مباشر في القانون اليوناني، إلا أن هذه الواقعة تندرج على ما يبدو ضمن نطاق أحكام قانونية عدة تتعلق بحرية المعتقد، والسلوكيات المهينة، والإيذاء الجسدي. 5, 6

إن غياب البنية التحتية الملائمة لاستقبال المهاجرين، ومصادرة هواتفهم المحمولة، وفرض قيود على وصول الجهات المتضامنة ووسائل الإعلام إليهم؛ كلها عوامل تضافرت لخلق بيئة بات من الصعب فيها توثيق مزاعم العنف، وتضاءلت معها احتمالات خضوع هذه الممارسات للرقابة العامة. ولا ينبغي النظر إلى هذه القيود كإجراءات منعزلة، بل كجزء من استراتيجية أوسع تهدف إلى "طمس الحضور"؛ وهي استراتيجية حجبت الأشخاص أنفسهم، كما أخفت الظروف التي كانوا يُحتجزون فيها.

الملاحقة القضائية

التجريم ومراقبة المحاكمات

ثالاسا التضامن



Image credit: Rascal Zou

إن شخصية "قائد القارب" -الذي يُتهم بموجب القانون اليوناني بتهريب البشر- لا تمثل نمطاً إجرامياً بقدر ما تُعد "افتراضاً قانونياً" أو تصنيفاً يُستخدم لإصدار أحكام إدانة ممنهجة من قبل اليونان، وذلك في إطار نظام عقابي لإدارة الحدود. إذ تتعامل الدولة والمحاكم مع فعل قيادة القارب بالصرامة ذاتها التي تُعامل بها عمليات التهريب القائمة على الربح، مما يفضي إلى أحكام بالسجن لعقود وغرامات مالية طائلة تتراوح بين مئات الآلاف وملايين اليوروهات. ومن خلال التركيز على نهج الاستجواب الذي اتبعته المحاكم اليونانية في 40 محاكمة عام 2025، وفي 80 محاكمة أخرى رصدتها منظمة "Thalassa of Solidarity" (ثالاسا أوف سوليداريتي) والمنظمات الشريكة لها -بما في ذلك شبكة BVMN- في جزيرة كريت خلال الفترة الممتدة من يناير إلى يوليو 2026، يكشف هذا القسم عن آلية قضائية متسارعة تتجاوز بانتظام ضمانات المحاكمة العادلة، وتحوّل محاولات البقاء اليائسة في عرض البحر إلى جرائم تستوجب عقوبات قاسية. وتخضع البيانات التي تجمعها منظمة "Thalassa" للمطابقة والتحقق المستمر مع بيانات المنظمات التي ترصد محاكمات اللاجئين في مواقع متعددة باليونان؛ ومع ذلك، فقد تعذر في بعض الحالات الحصول على أسماء المتهمين، أو لا تزال عمليات البحث والتدقيق في نتائج المحاكمات جارية.

أ. تحديد هوية "السائق"، والخلافات المتعلقة بالعمر، والأدلة المعيبة

من كان يقود القارب عند مغادرة ليبيا؟ * كيف غادر الشخص المسؤول عن النقل؟ * هل سبح في الماء؟ * من الذي أوصلك للمغادرة؟ * ماذا فعلت على متن القارب؟ * ماذا فعل السائق الآخر؟ * هل ساعدك راكب آخر في القيادة؟ * هل تلقى تدريباً من المهربين؟ * لماذا اختاروه هو لقيادة القارب؟ * هل دفع مبلغاً أقل من الآخرين، فوضعوه على القارب أولاً وأجبروه على قيادته؟

تؤسس هذه الاستجوابات للتهمة الجوهرية المتمثلة في "النقل غير القانوني" (المادة 25 من القانون رقم 5038/2023)، وهي التهمة التي هيمنت على الإجراءات القضائية في عام 2025، حيث وردت 178 مرة وشكلت 94% من إجمالي التهم المرصودة. وفي عام 2026، لم يختلف الوضع في جزيرة كريت بالنسبة لغالبية القضايا التي جرى رصدها. فبموجب القانون اليوناني، يُعتبر أي شخص يتولى فعلياً توجيه دفة القارب مهرباً ضمن شبكة منظمة ويُعاقب على هذا الأساس؛ وهو ما أدى إلى صدور 134 حكماً بالإدانة (سواء بشكل كامل أو جزئي) ضمن البيانات التي تم رصدها في عام 2025. أما في عام 2026، وفي جزيرة كريت وحدها خلال النصف الأول من العام، فقد تجاوزت نسبة أحكام الإدانة -كلياً أو جزئياً- 80%.[7]

وتسلط بيانات المحاكمات لعام 2026 الضوء على كيف تدفع الظروف اليائسة الأفرادَ إلى تولي قيادة القوارب. فعلى سبيل المثال، ذكر "غ."، البالغ من العمر 18 عاماً، أنه لم يتولَّ دفة القيادة إلا بعد أن عجز السائق الأصلي عن الاستمرار، بينما تولى "م."، البالغ من العمر 26 عاماً، زمام القيادة بعد أن أصيب القبطان بمرض شديد. علاوة على ذلك، أُجبر "ل."، وهو شاب يبلغ من العمر 18 عاماً من جنوب السودان، على توجيه القارب عند انطلاقه من ليبيا تحت تهديد السلاح.

كشفت البيانات أيضاً عن ممارسات تعسفية ومعيبة للغاية في عمليات تحديد الهوية. ففي محاكمة جرت في مدينة "خانيا" في 20 أبريل 2026، تمت تبرئة أحد المتهمين بعد أن كشف فريق الدفاع عن ثغرات في إجراءات تحديد الهوية، مما أثار شكوكاً معقولة حول الهوية الحقيقية للسائق. وعلى مستوى الاستئناف، ثمة بصيص أمل؛ إذ تمت تبرئة كل من "م." (21 عاماً) و"ت." (33 عاماً) في مدينة "هيراكليون"، بعد أن أقرت المحكمة بأنهما لم يشاركا في عمليات النقل أو تسهيلها، وهو ما أدى إلى إلغاء قرارات تحديد الهوية الخاطئة التي اتُخذت في البداية، وذلك بعد عام ونصف من التأجيلات المتكررة.

وتزيد النزاعات حول العمر من تفاقم هذه الأخطاء المنهجية؛ إذ يُحاكم القاصرون غالباً كبالغين، نظراً لاعتماد المحاكم بشكل منهجي على تقديرات "طبية" شرعية للعمر –مثل الأشعة السينية لعظام المعصم– وتفضيلها على الوثائق الرسمية الأصلية، أو رفض هذه الوثائق بحجة عدم وجود ترجمة رسمية لها. فعلى سبيل المثال، حووكِم "ل." وصدر بحقه حكم كبالغ رغم بلوغه سن الثامنة عشرة أثناء وجوده في أحد السجون اليونانية، كما تلقى "غ."، البالغ من العمر أيضاً 18 عاماً، حكماً بالسجن لمدة 25 عاماً. ومع ذلك، سُجلت حالات أخرىتكللت فيها التدخلات بالنجاح؛ خلال جلسات المحاكمة التي عُقدت في "خانيا" بتاريخ 20 أبريل 2026، نجح محامو الدفاع في إحالة متهمين اثنين إلى محكمة الأحداث المختصة، وذلك بعد تقديمهم اعتراضات تتعلق بعمر المتهمين.

ب. التحقيق في الظروف المشددة المتعلقة بـ "الربح" والغرامات الباهظة

كم دفعت مقابل المغادرة؟ * أين دفعت المال؟ * بأي عملة؟ * كم كان المبلغ الذي دفعته؟ * هل تعرف كم دفع الآخرون؟

من خلال ملاحظاتنا، تأكدنا من صحة نتائج تقرير شبكة مراقبة العنف على الحدود (BVMN) لعام 2025، والتي تشير إلى أن الأسئلة المتعلقة بالأموال تهدف إلى إثبات ظرف مشدد يتمثل في العمل "بهدف الربح"؛ وهو عنصر استُشهد به في 135 حالة (أي بنسبة 71%). ويؤدي اعتماد المحاكم على هذا الظرف المشدد –أي تحقيق مكاسب مالية– إلى فرض غرامات تراكمية ضخمة، حيث تُحتسب العقوبات بناءً على عدد الأشخاص الذين تم نقلهم. وعلى الرغم من أن هذه الحالة لا تندرج ضمن مجموعة البيانات الخاصة بجزيرة كريت، فقد سُجلت غرامة باهظة للغاية بلغت 840,500 يورو بحق شخص حوكم في ميتيليني بجزيرة ليسبوس، مما يعكس تطبيقاً صارخاً ومنهجياً لعنصر "الربح" عبر الجزر اليونانية.[10]

كما تُظهر أحكام السجن الصادرة في عام 2026 مدى فداحة هذه العقوبات؛ فقبل نجاحه في الاستئناف في هيراكليون، حُكم على سوداني يبلغ من العمر 33 عاماً (يُرمز له بـ M.F.) بالسجن لمدة 296 عاماً، بالإضافة إلى غرامة قدرها 4.2 مليون يورو. وفي الوقت ذاته، واجه سوري يبلغ من العمر 33 عاماً (يُرمز له بـ T.) حكماً أولياً بالسجن لمدة 296 عاماً وغرامة مماثلة بلغت 4.2 مليون يورو. علاوة على ذلك، تؤكد الشهادات أن العديد ممن اتُهموا بتهريب البشر كانوا قد دفعوا أموالاً للمهربين أنفسهم؛ فقد دفع "م." مبلغ 13,000 دينار ليبي لأحد المهربين، قبل أن يُجبر لاحقاً على تولي دفة القارب.[11,12]

ورغم ذلك، وفي غياب أي مكسب مالي، تواصل المحاكم إصدار أحكام بالإدانة بشكل منهجي استناداً إلى تهمة "النقل" الأساسية. وخلال جلسات الاستماع التي عُقدت في الثاني من أبريل 2026 في هيراكليون، أكد أحد المدعين العامين صراحةً أن الإدانات مبررة بالخطر المزعوم الذي تعرضت له حياة الركاب -وليس بالسعي لتحقيق ربح مالي- متجاهلاً تماماً ادعاءات المتهمين بأنهم كانوا هم أنفسهم ركاباً دفعوا أجرة السفر، وهو ما يكشف بوضوح عن الطبيعة العقابية القاسية للغاية لهذا النظام.

ج- تعريض الحياة للخطر، والاختصاص القضائي، و"حالة الطوارئ"

عندما وصل خفر السواحل، هل كنت بالقرب من الساحل؟ * هل كان بإمكانك رؤية الشاطئ حين وصل خفر السواحل؟ * من الذي أبلغهم بأن هناك حاجة للمساعدة؟ * كيف أبلغوهم بوجود حاجة للمساعدة؟ وبأي طريقة؟ * هل قمت أنت بإبلاغ خفر السواحل بأنك في خطر؟

تتناول هذه المعايير مسائل الاختصاص القضائي الإقليمي، وعمليات الإنقاذ في البحر، والدفوع القائمة على حالة الضرورة القصوى. وقد استُخدم ظرف التشديد الجوهري المتمثل في "تعريض الأرواح للخطر" في 125 حالة (أي ما يعادل 66% من الحالات). وغالباً ما يطرح محامو الدفاع اعتراضات إجرائية، مؤكدين أن المحاكم اليونانية تفتقر إلى الاختصاص القضائي الإقليمي؛ نظراً لأن عمليات الاعتراض وقعت بالكامل في المياه الدولية. ومن الجدير بالذكر أنه حتى عندما تقبل المحاكم هذه الطعون المتعلقة بالاختصاص –كما حدث في عدة قضايا في هيراكليون (2 أبريل 2026) وخانيا (20 أبريل 2026)– فإنها نادراً ما تُسقط الدعوى؛ بل تكتفي بتعديل التهمة إلى "الشروع" في النقل غير القانوني، وهي تهمة تظل عقوبتها الأصلية قاسية، إذ تصل إلى السجن لمدة 10 سنوات عن كل شخص جرى نقله.

كما لا تزال هناك تباينات صارخة في كيفية تعامل المحاكم مع الدفع بوجود "حالة ضرورة". ففي أثينا، قضى أحد القضاة ببراءة "م." وشريكه السوري، معترفاً بوجود "حالة ضرورة"؛ إذ لم يتولَّ "م." دفة القيادة إلا لإنقاذ الأرواح، وذلك بعد أن أصبح ربان القارب عاجزاً عن العمل، وبعد أن قام "م." بالاتصال بأرقام خدمات الإنقاذ. وبالمثل، خلال جلسات المحاكمة التي عُقدت في هيراكليون في 2 أبريل 2026، أُقِرَّت "حالة ضرورة" لصالح أحد المتهمين الذي كان مسافراً برفقة زوجته الحامل، مما أدى إلى تبرئته. كما خففت محكمة الاستئناف في هيراكليون بشكل ملحوظ الأحكام الصادرة بحق كل من "س." و"هـ." - حيث غُيِّر التكييف القانوني للتهم من "كاثيريكسي" (جناية) إلى "فيلاكيسي" (جنحة) - وذلك نظراً لأنهما توليا دفة القيادة خلال حالة طوارئ بحرية.

وفي المقابل، أبدت المحكمة في خانيا تشدداً كبيراً تجاه هيئة الدفاع خلال عامي 2025 و2026؛ إذ رفض الادعاء هناك مثل هذه الحجج رفضاً قاطعاً، مستبعداً شهادة إحدى الزوجات حول معاناتها وحالتها الطارئة لمجرد أن أظافرها كانت "مطلية". كما تجاهلت المحكمة تماماً الظروف الطارئة التي أحاطت بقضية الشاب "جي" (18 عاماً)، فأصدرت بحقه حكماً بالسجن لمدة 25 عاماً، رغم أن أفعاله كانت محاولة يائسة لإنقاذ حياته وحياة الآخرين، فضلاً عن غياب الترجمة تماماً أثناء المحاكمة. وبالمثل، حُكم على كل من "إن" و"مو" -وهما شابان يبلغان من العمر 20 عاماً من السودان- بالسجن لمدة 10 سنوات في خانيا، وذلك بعد أن قاما بتوجيه قاربٍ للنجاة بحياتهما، في حين أصر الادعاء بلا هوادة على فرض أقصى عقوبة ممكنة.[13][14][15]

د- تكوين الركاب، وغياب الشهود، والمحاكمات السريعة

هل كان القارب كبيراً؟ * من أين كان الأشخاص الذين على متن القارب؟ * هل كانوا من البلد نفسه؟ * عندما كنت تنتظر للصعود إلى القارب، هل كان الشخص السعودي الآخر موجوداً هناك؟ * هل صعدت إلى القارب بمفردك؟ * هل صعدت إلى القارب قبل الركاب الآخرين أم في أثناء صعودهم؟

في سياق محاولات كشف شبكات التهريب، تتسم الإجراءات القضائية بغياب تام لأي فحص متعمق للأدلة. فقد حضر شهود الادعاء في 21 جلسة فقط من أصل 87 جلسةً (أي بنسبة 24%) جرت مراقبتها في عام 2025. وعند استدعاء الشهود، تبين أن 25 من أصل 29 شاهداً كانوا من ضباط خفر السواحل، مما يعني أن شهادات الركاب لم تخضع لأي نوع من التدقيق أو الاختبار. وتلجأ المحاكم بشكل روتيني إلى تلاوة إفادات غير موثقة، كان قد أدلى بها ركاب آخرون قبل المحاكمة، وذلك رغم اعتراضات هيئة الدفاع على أن عناوين هؤلاء الركاب "مجهولة" ولا يمكن تحديد أماكن وجودهم. وخلال جلسات المحاكمة التي عُقدت في "خانيا" بتاريخ 20 أبريل/نيسان 2026، لاحظ المراقبون أنه لم يتم فحص أي أدلة على الإطلاق؛ إذ لم يستدعِ الدفاع أي شهود، ولم يُقدَّم أي دليل مادي إضافي.

وعلى النقيض من ذلك، تُثبت بيانات عام 2026 أن حضور الشهود يمكن أن يؤدي بفعالية إلى تفكيك الرواية التي تتبناها النيابة مسبقاً. ففي جلسات الاستماع التي عُقدت في هيراكليون بتاريخ 2 أبريل 2026، استعان محامون موكلون من قِبل المتهمين بزوجاتهم للإدلاء بشهاداتهن لصالح الدفاع، وهو ما أسفر مباشرةً عن صدور أحكام بالبراءة. وفي قضية المدعو "م."، تمكن فريق دفاعه من انتزاع حكم بالبراءة بفضل أموال جُمعت عبر منصات التمويل الجماعي، والتي غطت تكاليف سفر شاهدٍ جوهري إلى المحكمة للإدلاء بشهادته حضورياً لصالحه. ويُسلط هذا الأمر الضوء على أن غياب الشهود -وهو أمرٌ شائع- قد يعود إلى عقبات مالية وهيكلية جسيمة، وليس إلى غياب الأدلة التي يمكن أن تدعم مزاعم المتهمين.

علاوة على ذلك، تخضع هذه المحاكمات لوتيرة متسارعة للغاية؛ إذ لا تتجاوز مدة جلسة الاستماع في أغلب الحالات 30 دقيقة في المتوسط، وتتقلص هذه المدة أكثر فأكثر عندما يتولى الدفاع محامون تعينهم الدولة، والذين غالباً ما تُسند إليهم القضايا في يوم المحاكمة ذاته. وخلال جلسات الاستماع التي جرت في خانيا بتاريخ 20 أبريل 2026، تراوحت مدة القضايا بين 6 و10 دقائق (وبحد أقصى 25 دقيقة)، مع تقييد البيانات الختامية للمتهمين بدقيقة واحدة تقريباً. ويكشف هذا القصر الهيكلي في الإجراءات عن نهج إداري مُعدّ مسبقاً، يُعلي من شأن سرعة إنجاز المعاملات الإجرائية على حساب العدالة القضائية.

هـ. فخ "صفقة الإقرار بالذنب" والحرمان الهيكلي من الحقوق

لماذا لديك رقمان على هاتفك؟

تُعدّ الممارسة المتمثلة في التوسع في إبرام اتفاقيات الإقرار بالذنب (صفقات الإقرار بالذنب) غير القابلة للنقض -والتي انتشرت بشكل مقلق للغاية في عام 2025، واستمرت بدرجة أقل في عام 2026- ظاهرةً بالغة الخطورة.

ونظراً لأن المحامين الموكلين من قِبل الدولة غالباً ما يتسلمون ملفات القضايا المعقدة داخل قاعة المحكمة قبل دقائق فقط من بدء المحاكمة، فإنهم يدفعون المتهمين -الذين يفتقرون إلى الحماية- بشكل منهجي نحو توقيع إقرارات بالذنب مُعدّة مسبقاً. ومن خلال التوقيع على هذه الاتفاقيات، يتنازل المتهمون تماماً عن حقهم في المثول أمام المحكمة، وعن حقهم في الاستئناف، وعن أي فرصة واقعية في المستقبل للحصول على اللجوء أو الجنسية. ومن بين 190 متهماً تابعت المنظمات قضاياهم، خضع 47 فرداً لاتفاقيات الإقرار بالذنب، وقعت 43 حالة منها في مدينة "خانيا" وحدها. وتستهدف هذه الممارسة الشباب بشكل خاص؛ إذ بلغ عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً 42 شخصاً (أي ما يعادل 89% من إجمالي الحالات).[16]

وتكشف أحدث البيانات عن إخفاقات جسيمة ومستمرة في عملية الترجمة، مما يؤدي فعلياً إلى تجريد المتهمين من حقوقهم. فخلال محاكمة المدعو "إل" (L.) في مدينة "هيراكليون"، اقتصرت الترجمة على اللغة الإنجليزية فقط، على الرغم من أن العديد من المتهمين القادمين من جنوب السودان يتحدثون لغة "النوير" كلغة أم، مما يعني أنهم حُرموا من ترجمة ملائمة منذ لحظة اعتقالهم. وخلال جلسات المحاكمة التي عُقدت في "هيراكليون" في 2 أبريل 2026، اضطر أحد المتهمين الناطقين بلغة "النوير" إلى الخضوع لما يُعرف بـ "الترجمة المزدوجة" (من لغة النوير إلى الإنجليزية، ثم إلى اليونانية)، ولم يتم ذلك إلا بعد تقديم اعتراضات بهذا الشأن. وفي جلسات "خانيا" بتاريخ أبريل 2026، لاحظ المراقبون قيام أحد المترجمين بالضغط على متهم لقبول اتفاقية الإقرار بالذنب رغم رفضه الصريح لذلك، واستمر المترجم في محاولاته حتى تدخل ضابط شرطة لوقف هذا التجاوز. وفي قضية أخرى في "خانيا"، كانت الترجمة من اللغة العربية مربكة للغاية لدرجة أن المتهم بدا عليه بوضوح عجزه عن متابعة مجريات المحاكمة، كما تُرجم اعتذاره بطريقة غامضة وغير مفهومة على الإطلاق.[17, 18]

وأخيراً، لوحظ أيضاً أن بعض المسؤولين القضائيين يتخلون علناً عن مبدأ مراعاة الظروف الفردية؛ إذ صرّح أحد القضاة في مدينة خانيا لمحامي الدفاع بأن المتهم "سينال ما سيناله الآخرون"، وقد أدى ذلك في عام 2025 إلى تضمن 36 صفقة من أصل 43 صفقة إقرار بالذنب (أي بنسبة 84%) أحكاماً بالسجن لمدة 10 سنوات، وهي أحكام نمطية وموحدة، مما جعل اعتبارات مثل القصد الفردي، أو وضع اللاجئ، أو التعرض للإكراه، أموراً غير ذات صلة على الإطلاق.[19]

ف.سياق المغادرة، والدوافع، وإنكار حقوق اللجوء

كم من الوقت مكثت في البلد الذي غادرته (ليبيا)؟

غالبًا ما يلجأ الادعاء العام إلى طرح أسئلة تفصيلية ومكثفة حول الجداول الزمنية للرحلة، وذلك بهدف تقويض مصداقية المتهمين. فخلال جلسات المحاكمة التي عُقدت في 2 أبريل 2026 في مدينة هيراكليون، وصف أحد المدعين العامين ليبيا صراحةً بأنها "بلد آمن"، وذلك للتشكيك في دوافع المتهمين السودانيين الذين فروا عبر أراضيها.

والأمر الأكثر خطورة هو أن المحاكم تتجاهل بشكل منهجي الحق القانوني في طلب اللجوء. فوفقًا للمادة 3 (الفقرة 3، البند "هـ") من قانون الهجرة اليوناني (القانون رقم 5038/2023)، ينبغي إعفاء طالبي الحماية الدولية صراحةً من المسؤولية الجنائية المتعلقة بتهريب المهاجرين. ومع ذلك، ورغم إثارة هذه النقطة رسميًا في 41 جلسة منفصلة خلال عام 2025، إلا أنه تم رفض هذا الإعفاء في جميع الحالات تقريبًا. وخلال جلسات أبريل 2026 في كل من هيراكليون وخانيا، استند محامو الدفاع إلى هذا النص القانوني لصالح مواطنين سودانيين فارين من الحرب، لكن المحاكم رفضت ذلك في جميع القضايا. وقد جادل الادعاء في خانيا بأن طلب اللجوء "لا يحمل أي صفة قانونية" في سياق المحاكمة الجنائية، زاعمين أن الاعتراف به قد يتيح للأفراد الإفلات من السجن.[20]

وتُعد قضية "ج" (J.) مثالًا صارخًا على الإنكار الهيكلي لهذا الحق؛ فعلى الرغم من تأكيده المستمر على أن رحلته كانت نتيجة مباشرة للحرب والتهجير القسري، رفضت محكمة هيراكليون الاعتراف بوضعه كلاجئ كأساس للإعفاء من العقوبة، واكتفت بتخفيف الحكم استنادًا إلى ظروف مخففة. وبالمثل، واجه "إس" (S.)، وهو شاب يبلغ من العمر 19 عامًا فرّ من الصراع الدامي في السودان، ملاحقة قضائية مماثلة، حيث تجاهلت السلطات كونه ناجيًا من الحرب. علاوة على ذلك، ففي حين شهد عام 2025 إصدار أوامر بالحبس الاحتياطي في 159 قضية من أصل 173 جلسة محاكمة أولية رصدتها منظمات التضامن ومؤسسة "ثالاسا" (Thalassa)، فقد لوحظ اتجاه مماثل في عام 2026؛ إذ تشير سجلات قضية "إم" (M.) إلى أنه قضى قرابة عام في الحبس الاحتياطي، في حين كان ينبغي الاعتراف بحقوقه كطالب لجوء وحمايتها. وفي الوقت ذاته، تقوم هيئات اللجوء الوطنية بتجميد الطلبات تلقائيًا طالما ظلت التهم الجنائية قائمة، مما يضع المتهمين في حالة من الغموض الإداري المطبق.

الاحتجاز

عمليات النقل والاحتجاز المطوّل في سينتيكي

Image credit: David Grandmou

أ) عمليات النقل إلى البر الرئيسي والجزر الأخرى

« كانت الظروف على متن السفينة خانقة وغير إنسانية، سواء بالنسبة للمهاجرين أو لعناصر الشرطة المرافقين لهم. وبحسب التقارير، تجاوزت درجة الحرارة داخل السفينة 43 درجة مئوية، في ظل غياب شبه تام للتهوية، مما تسبب في معاناة شديدة لكل من كانوا على متنها». - اتحاد ضباط الشرطة في هيراكليون

بعد احتجازهم في جزيرة كريت، كانت مغادرة الجزيرة بمثابة بداية لمحنة أخرى. ففي البداية، أعلنت السلطات أن الأفراد سيبقون في الجزيرة لمدة لا تتجاوز 24 ساعة قبل نقلهم إلى البر الرئيسي. غير أنه جرى الإبلاغ بشكل متكرر عن حدوث تأخيرات: سفن تعمل بكامل طاقتها، زيادة حركة المرور بسبب موسم السياحة، انخفضت خدمات العبّارات خلال فترة عيد الميلاد، سعة محدودة في مرافق الاحتجاز في البر الرئيسي، وعدم اليقين بشأن المؤسسات المسؤوليات ومع استمرار وصول الوافدين الجدد، تفاقمت هذه التأخيرات لتزيد من الاكتظاظ في المرافق الموجودة في الجزيرة، وفي إحدى الحالات، مما أدى إلى 342 الأشخاص المحتجزون في مركز المعارض لأكثر من شهر.

عندما تمت عمليات النقل، تشير روايات الأفراد وتقارير جهات أخرى إلى أن الرحلات نفسها عرّضت الناس لظروف قد ترقى إلى مستوى المعاملة اللاإنسانية والمهينة. في أواخر يوليو 2025، خاطب اتحاد ضباط شرطة هيراكليون...خطاب إلى وزير حماية المواطنين، وقائد الشرطة اليونانية، ومديرية شرطة هيراكليون، وأعضاء البرلمان اليوناني عن محافظة هيراكليون؛ وذلك لتسليط الضوء على الظروف "الخانقة وغير الإنسانية" التي جرت في ظلها عملية نقل أشخاص من جزيرة كريت إلى مدينة كافالا في 27 يوليو/تموز، حيث وُضعوا في عنبر سفينة شحن. ووفقاً للرسالة، فقد قضى هؤلاء الأشخاص 35 ساعة محتجزين في عنبر السفينة، في ظل درجات حرارة تجاوزت -بحسب التقارير- 43 درجة مئوية، مع انعدام شبه تام للتهوية. وتتضمن الرسالة صوراً التُقطت من داخل السفينة.
تم النشربواسطة وسيلة إعلامية Cretalive.grتكشف عن ظروف مروعة، تتميز بشكل مناسب بـإسفين مثل "أسوأ من تلك التي تعاني منها الحيوانات"

وبعد ثلاثة أيام، بمناسبة عملية نقل أخرى، تم إجراء عملية نقل ثانية.إفادة صدر البيان عن جمعيات ضباط الشرطة في هيراكليون، وخانيا، وريثيمنو، ولا سيتي مجتمعة. وبينما يركز البيان بشكل أكبر على صحة ضباط الشرطة، فقد أكد أيضاً عدم إجراء أي فحوصات طبية قبل نقل الأشخاص.

الصعوبات بمجرد وصول الناس إلى البر الرئيسي. محمود وصف عمليات نقل البضائع بالحافلة من الميناء إلى مرافق الاحتجاز في البر الرئيسي تصبح في مزايا لا إنسانية مماثلة.متعة المشاركة التي - التي:

«نقلونا في حافلات صغيرة تحتوي على مقصورات مغلقة من الخارج، ووضعوا أربعة أشخاص في كل مقصورة. استغرقت الرحلة بالحافلة نحو 12 ساعة، وشعرنا خلالها وكأننا نموت، إلى أن وصلنا [...] إلى "سينتيكي". كان المكان ضيقاً وصغيراً، وخلال الساعات الاثنتي عشرة، بدأ الناس يتقيأون. وكما تعلمون، فقد قضينا وقتاً في البحر من قبل، حيث عانينا من دوار البحر وتقيأنا بالفعل آنذاك. كنا في حالة من الإرهاق الشديد تجعلنا غير قادرين على تحمل مثل هذه الرحلة أو أي تنقل آخر. كما ظللنا نرتدي الملابس ذاتها طوال 16 أو 17 يوماً؛ حتى إن أجسادنا بدأت تتآكل من جراء ذلك. أما أنا شخصياً، فقد فقدت وعيي أكثر من مرة.»

وفي الآونة الأخيرة، تم أيضاً تنفيذ العديد من عمليات النقل إلى جزر ليروس في بحر إيجة.ساموس كوس وليسبوس تُجرى معظم عمليات النقل عبر خطوط العبارات العامة، مع احتجاز المحتجزين في قسم منفصل عن بقية الركاب..بحسب ممثلين على موقع كوسعلى الرغم من أن عمليات النقل كانت متوقّعة، إلا أن ظروف الاستقبال في الجزيرة كانت محدودة، مع توفير الحد الأدنى من المواد غير الغذائية ومنتجات النظافة. وبعد وصولهم إلى الجزيرة، ظل الناس محتجزين فيمخيم كوس_ ذو نظام التحكم في الدخول (CCAC) أثناء التسجيل، تعتمد مدة احتجازهم على جنسية الأشخاص وتوافر المترجمين الفوريين.

(ب) الاحتجاز في التركيب

"لقد تعرضنا للتعذيب في ليبيا، ونحن نتعرض للتعذيب هنا أيضاً."فهيم، أحد المحتجزين في سينتيكي.

بالنسبة لمعظم الذين تم نقلهم، مثّلت الرحلة من جزيرة كريت بداية كابوس أطول مع وصول الناس إلى مرفق احتجاز خاص في سيريس. لا تزال ظروف الاحتجاز المروعة، وحالة عدم اليقين الدائمة التي تتخللها أعمال عنف على يد الشرطة، والقلق الناجم عن الغموض المحيط باحتمالية الترحيل، تشكل جزءاً من الحياة اليومية لمئات الأشخاص المحتجزين في هذا المرفق.

كانت المنشأة في سينتيكي تعمل في الأصل كـ مرفق إقامة مفتوح وتم تحويل جزء منه إلى مركز احتجاز مغلق في أواخر يوليو/تموز 2025 لاحتجاز المتضررين من حظر اللجوء. ورافق هذا التحويل زيادة في البنية التحتية الأمنية والتواجد الشرطي، مما خلق بيئة أشبه بالسجن. وحتى منتصف أكتوبر/تشرين الأول، مُنع الأشخاص المنقولون إلى سينتيكي من الوصول إلى إجراءات اللجوء. وعلى الرغم من رفع حظر اللجوء، ظل معظمهم، ولا سيما مواطنو ما يُسمى "دول المنشأ الآمنة"، محتجزين واضطروا إلى المرور بجميع مراحل الإجراءات أثناء احتجازهم في المركز. وتم تسريع الإجراءات، لتستغرق أحيانًا بضعة أيام فقط، وأُفيد بعدم تقديم الدعم القانوني للمتقدمين. وتم توزيع قرارات الرفض على نطاق واسع، واعتبارًا من سبتمبر في عام 2026، لا يزال المئات من الأشخاص محتجزين في سينتيكي في ظروف مروعة، ولا يزال مصيرهم مجهولاً.

ي) الاكتظاظ وظروف المعيشة غير الإنسانية

بالنسبة للمحتجزين، حملت الأيام الأولى في "سينتيكي" تجربةً مألوفةً، وهي: الاكتظاظ. فبعد فترة وجيزة من بدء عمل المنشأة كمركز احتجاز، ظهر اكتظاظٌ شديدٌ ومستمر حيث تم الإبلاغ. يوسف أوضح في البداية أنه اضطر للنوم في حاوية كان عدد الأشخاص الموجودين فيها ثلاثة أضعاف عدد الأسرّة المتاحة: **"كانت بعض الحاويات تضم حوالي 8 إلى 9 أسرّة، لكن الحاوية التي كنت فيها كانت تضم 25 شخصاً. [...] ثم نُقل نحو 200 شخص من مجموعتنا إلى أثينا. أما الآن، فلا يتجاوز عدد الأشخاص في الحاوية الواحدة 10 إلى 11 شخصاً."**

وقد أدى هذا الوضع إلى اضطرار الناس إلى النوم على الأرض، كما كان الحال وصف بواسطة لكن: "ينام بعض الناس على الأسرة، وينام آخرون على الأرض. ينام البعض على البطانيات، وينام البعض على المراتب، وينام البعض الآخر على أسرة بدون مراتب."

كما وصف الناس مراراً وتكراراً سوء الصرف الصحي وعدم كفاية مرافق النظافة، مما يؤثر على صحتهم الجسدية والنفسية، فضلاً عن كرامتهم. هذه نقطة مهمة.أحمد خاصة مركز على:

"أعاني أيضًا من آثار نفسية وعقلية سلبية بسبب الرائحة الكريهة في المكان. المكان الذي أقيم فيه غير نظيف. [...] لا يوجد من يأتي للتنظيف من الخارج، فنحن ننظف أنفسنا بأنفسنا. لا نحصل على أي أدوات تنظيف، ونستخدم الماء في الغالب، ولا نحصل على صابون أو أي مواد تنظيف أخرى. [...] تنص الورقة الطبية على أنه لا يجوز لي التواجد في أماكن مليئة بالدخان أو الازدحام أو الغبار."

يوسف أشارت التقارير إلى عدم كفاية عدد أماكن الاستحمام والمراحيض، إذ توفرت 3 وحدات استحمام بمياه باردة و5 مراحيض فقط. وفي معظم المحادثات التي أجرتها منظمة BVMN مع المقيمين في "سينتيكي"، تحدثوا عن نقص مستلزمات النظافة الشخصية وغياب عمليات توزيع الملابس. وقد أدى ذلك - إلى جانب انعدام المياه الساخنة وغياب أنظمة التدفئة الملائمة، ووقوع المنشأة في واحدة من أبرد مناطق اليونان - إلى معاناة شديدة واجهها السكان خلال أشهر الشتاء. وكما هو الحال في جزيرة كريت، خلقت هذه الظروف بيئة خصبة لظهور الأمراض وانتشارها، بما في ذلك الأمراض الجلدية، فضلاً عن ورود تقارير تفيد بتفاقم حالات صحية كانت قائمة بالفعل.

"لم أعانِ قط من الحساسية والطفح الجلدي، أصبت بهذا المرض هنا بسبب القذارة، بعض أجزاء جسمي متورمة." يوسف





حاوية مكتظة ومرفق استحمام في مركز الاحتجاز الخاص في سيريس، سينتيكي - مشهديات الاحتجاز

ثانياً: عدم القدرة على الحصول على الرعاية الصحية

على الرغم من تدهور صحة الناس، فقد ورد أن الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في سينتيكي محدود للغاية. يوسف تفاصيل الصعوبات التي واجهها في علاج حالته:

لا يسمحون لك أبدًا برؤية الطبيب، وفي حالات نادرة جدًا يفعلون. [...] من الواضح أنني مريض، لكنهم يقولون "لا طبيب" أو "غدًا"، ويكررون ذلك كل يوم إلى الأبد."

ونتيجة لذلك، أوضح أنه أرسل في النهاية صوراً لحالته إلى طبيبه السابق في مصر ليصف له الدواء. ثم اعتمد على كرم الآخرين الذين تمكنوا من مغادرة المنشأة لشراء الدواء له.

"ثم سأعطي هذه الوصفة الطبية للأشخاص القادرين على مغادرة المنشأة، وأعطيهم المال واسم الدواء، ويقومون بشرائه لي. لولا هؤلاء الأشخاص، لما حصلت على أي دواء."

محمد أشار مواطن بنغلاديشي محتجز في "سينتيكي" أيضاً إلى استحالة الحصول على أدوية -بخلاف المسكنات- إلا إذا كان المحتجزون قادرين على دفع ثمنها بأنفسهم، حيث قال: "كانوا يقدمون أدوية مجانية، لكنها كانت تقتصر على 'بانادول' (مسكنات الألم)؛ أما بالنسبة لأنواع أخرى من الأدوية، فكانوا يطلبون المال.

أحمد يكشف هذا الموقف بوضوح أيضاً عن غياب الرعاية الطبية الملائمة طوال الرحلة، بدءاً من جزيرة كريت ووصولاً إلى البر الرئيسي.

"نقلوني إلى المستشفى مرة واحدة في منطقة سينتيكي فقد سقطتُ أرضاً وفقدتُ وعيي وسيطرتي على نفسي. [...] قابلتُ طبيباً عاماً فحص نبضات قلبي أولاً ووصف لي دواءً [...]. لم يعد الدواء يجدي نفعاً، وأعتقد أنه كان ينبغي عليّ مراجعة طبيب مختص، فقد تدهورت حالتي الصحية".

بشكل عام، وُصِف الوصول إلى المستشفى من خارج المركز بأنه مقيد للغاية، وحتى عندما يُسمح به، فإن غياب خدمات الترجمة الشفهية كان غالباً ما يجعله بلا جدوى. ونظرًا لعدم وجود مترجم، نبيل لم يتمكن من تلقي الرعاية الطبية التي يحتاجها، بل أنهم "قاموا بتقييدي بالأصفاد و اعادوني إلى المنشأة"
أثناء سرده لتجربته في هذه الحادثة، شارك نبيل تفاصيل إضافية حول السلوك المهين الذي مارسته السلطات تجاه المحتجزين:

"تستخدم السلطات دائمًا ورقةً لأخذ هاتفي، بطريقةٍ لا إنسانية. لقد أهانوني وجعلوني أشعر بأنني قذر ومثير للإشمئزاز. إنهم يخشون لمسي. في الخارج، لا يُسمح باستخدام الهاتف إلا بعد العودة إلى المنشأة."

ثالثاً) حالة من عدم اليقين

"يأمروننا بالتراجع وعدم الاقتراب. كما يهينوننا لفظياً، فيقولون لنا "ملاك". [...] هذه المعاملة تجعلك تشعر بأنك مقرف."-نبيل

"عندما نوجه أسئلة للسلطات، لا يجيبوننا. يقولون لنا إنهم غير مسؤولين عن الإجابة على أسئلتنا. وفي بعض الأحيان، يكونون فظين مع المحتجزين، ويوجهون إليهم الإهانات، ويستخدمون ألفاظًا بذيئة."-إبراهيم

"إذا سألتهم عن مدة إقامتك، أو سبب احتجازك، فإنهم يعاملونك بعنف، لأنهم يعتقدون أنك لست مجرد مهاجر، بل مقيم غير شرعي، مجرم. وعندما يُسألون عما إذا كنا نُعتبر مجرمين، يجيبون: "نعم، أنت مجرم". [...] حتى لو طلبت أبسط الأشياء، و كنت مريضًا أو تشعر بتوعك، سيعرقلون الأمر عليك. وإذا رددت عليهم، سيردون عليك بعنف، لدرجة أنهم سيطرحونك أرضًا، وسيأتي ضباط آخرون. عادةً ما يثير هذا غضب الناس، ويدفعهم للانتقام، لأنه ظلمٌ ، لأنك تطالب بحقوقك."-يوسف

Youssef

أفادت التقارير بأن النقص الحاد في المعلومات المقدمة شمل جميع جوانب حياة المحتجزين، بدءاً من مدة احتجازهم وصولاً إلى إجراءات اللجوء. كما أفاد المحتجزون بتلقيهم تمديدات لأوامر احتجازهم لفترات متفاوتة، دون تقديم أي تفسير.علي وصف تجربته قائلاً:

"لا يُقدمون أي سبب لوجودي هنا. يستمرون في تمديد احتجازي دون إبداء أي سبب. أشعر وكأنني في سجن."

حين تمكن الناس في نهاية المطاف من تقديم طلباتهم، ظلت إجراءات اللجوء نفسها غامضة. محمود شرح أنه تم تقديم استئناف نيابة عنه، دون علمه: "لقد قاموا بتقديم الاستئناف نيابة عني دون استشارتي أو مقابلة المحامي، ودون أن أوقع على الاستئناف."نبيل وأشار إلى تجربة مماثلة، مضيفاً أنه لم يتم توفير أي دعم قانوني أو خدمات ترجمة شفهية للمحتجزين.بشكل عام، تسببت حالة عدم اليقين التي عاشها المحتجزون في إصابتهم بضائقة نفسية شديدة، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات عنيفة، ودخولهم في إضرابات عن الطعام، ووقوع محاولات انتحار.

«منذ وصولنا إلى هنا، يزداد وضعنا سوءاً، من الناحية النفسية أيضاً؛ فنحن لا نعرف ما الذي يجري فيما يتعلق بالقواعد، إذ تتغير الأمور يومياً، بينما يُطلق سراح البعض الآخر. إنه وضع يثير قدراً كبيراً من التوتر».أحمد

«نحن في حالة صدمة منذ وصولنا إلى هنا. ظننا أننا تركنا الحرمان والظلم خلفنا في أوطاننا، وأننا وصلنا إلى بلدان تحترم حقوق الإنسان — إلى أوروبا — لكننا اصطدمنا بالواقع هنا، فكانت تلك صدمتنا. [...] كنت أتلقى علاجاً نفسياً في بلدي، مصر، لكن حالتي تدهورت مجدداً بسبب ما مررت به؛ لذا اضطررت للعودة إلى تلقي العلاج.»محمود

مع استمرار الظروف القائمة، تحولت مشاعر الإحباط لدى الناس بشكل متزايد إلى احتجاجات. وخلال العام الماضي، نظم المحتجزون عدة مظاهرات وإضرابات عن الطعام، بما في ذلك في شهر أغسطس 2025 ، نوفمبر 2025 ، أبريل و يمكن 2026 . بالنظر إلى الظروف القاسية التي دُفع إليها الناس داخل المنشأة، أوضح محمد

"[...] يحاول بعض الناس الانتحار كل يوم. [...] إذا اتصلت بالشرطة وأخبرتهم بما نفعله، فلن يفعلوا شيئًا، لم يخبرونا بما يجب فعله بعد ذلك. [...] أضربنا عن الطعام لمدة 4 أيام. كان لدينا مطلب واحد فقط: أن يتحدث إلينا القائد. ولكن خلال 4 أيام، لم نرَ أحدًا يأتي للتحدث إلينا. أصيب ما بين 20 و25 شخصًا بالمرض خلال 4 أيام."

إبراهيم كما تحدث عن الاستجابة القسرية للسلطات تجاه الاحتجاجات:

«نظموا احتجاجين، وفي كلتا المرتين ألقوا قنابل غاز تسبب تدمع العيون. ففي الاحتجاج الأول ألقوا ثلاث قنابل، وفي الاحتجاج الثاني ألقوا واحدة. [...] وعقب إلقاء الغاز المسيل للدموع في الاحتجاج الأول، اقتحموا المنشأة واعتدوا بالضرب على عدد من الأشخاص؛ وقد نُقل هؤلاء الأشخاص الذين تعرضوا للضرب إلى منشأة أخرى بعد وقوع هذه الحادثة».

تضمنت مطالب المحتجزين الحصول على معاملة كريمة، وتحسين ظروف المعيشة، واحترام حقوقهم. وخلال احتجاج شهر نوفمبر، بلغت التوترات ذروتها، حيث أُلقي القبض على 30 شخصاً ووُجِّهت إليهم تهم العصيان، وإلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات، ومحاولة الهروب. وقد صدرت بحقهم أحكام أولية بالسجن لمدد تصل إلى ثلاث سنوات وسبعة أشهر، بالإضافة إلى غرامة مالية قدرها 450 يورو لكل منهم. جاذبية ومع ذلك، فقد بُرِّئ 16 منهم في نهاية المطاف من بعض التهم، وخُفِّضت عقوباتهم بمقدار عام واحد، حيث اعتبرت محكمة الاستئناف (في سيريس) أن الظروف السيئة داخل المنشأة تشكل ظروفاً مخففة. ورغم ذلك، لم يؤدِّ هذا الحكم إلى إحداث أي تغيير في ظروف الاحتجاز. في 22 أغسطس/آب 2026، تسببت الاحتجاجات المتكررة في أعمال عنف وأضرار مادية، وأسفر ذلك عن إدانة 23 متهمًا بتهم الهروب، ومحاولة الهروب، والشغب، وإتلاف الممتلكات، والحكم عليهم بالسجن لمدة عامين وغرامات قدرها 3000 يورو، وتلا ذلك في الأسابيع اللاحقة المزيد من الانتفاضات، بما في ذلك في 8 سبتمبر و 11-13 سبتمبر مُسلطةً الضوء على المعاناة الشديدة التي يواجهها المحتجزون، والذين قضى بعضهم أكثر من عام داخل هذا المرفق. وقد أعادت هذه الأحداث إحياء الجدل حول منشأة "سينتيكي" ؛ إذ طالب فاعلون سياسيون وشخصيات دينية محلية إما بإغلاقها أو بتحويلها إلى منشأة مفتوحة.

[في الفترة ما بين أغسطس 2025 ويوليو 2026، تلقت منظمة MIT ما لا يقل عن 64 استفساراً عبر خطوط المساعدة الخاصة بها من أشخاص محتجزين في "سينتيكي". وقد بدا بوضوح -من خلال هذه الاتصالات- افتقار المحتجزين إلى الفهم وشعورهم الشديد بالظلم. ومن بين تلك الاستفسارات الـ 64، أشار 32 استفساراً (أي 50%) تلقائياً إلى ظروف احتجاز تتراوح بين غير الملائمة والمزرية للغاية؛ حيث شملت المعاناة الناجمة عن الأحوال الجوية، وسوء جودة الطعام وقلة كمياته، وانعدام النظافة، و الاكتظاظ، وانعدام الأمن. وعلى وجه التحديد، أفاد 13 شخصاً -أي ما يعادل 41% ممن تطرقوا إلى ظروف الاحتجاز- بوجود صعوبات في الحصول على رعاية صحية ملائمة ومناسبة لاحتياجاتهم، إن توفرت من الأساس. وبالإضافة إلى ذلك، عبّر 23 شخصاً (36% من إجمالي الاستفسارات) عن شعورهم بعذاب نفسي أو ضائقة نفسية، ووصل الأمر بـ 6 منهم (26% من تلك المجموعة) إلى حد الإشارة إلى أفكار أو محاولات انتحار.]

خاتمة

تُغطي القصص المعروضة في هذه السلسلة أكثر من عام من حياة أشخاص مختلفين. تبدأ هذه القصص بقرار عبور الحدود، ومغادرة ليبيا، ثم عبور البحر الأبيض المتوسط مرورًا بجزيرة كريت، وتليها أسابيع من الاحتجاز في مراكز احتجاز مؤقتة، وملاحقة جنائية للبعض، وعمليات نقل خطيرة إلى البر الرئيسي، واحتجاز مطوّل. ورغم اختلاف رحلة كل شخص، فإن شهاداتهم مجتمعة لا تصف - ولا يمكن اعتبارها - أحداثًا معزولة أو ظروفًا استثنائية. بل على العكس،تكشف هذه الدراسات عن الإقصاء المنهجي والتعرض للعنف، وكيف أن سلسلة من الخيارات السياسية التي تتسم بالأمن والردع تشكّل رحلات الناس إلى رحلات من الحبس المستمر والعزلة وعدم اليقين.

بدلاً من أن يؤدي ذلك إلى إعادة تقييم هذه الممارسات، ركزت الاستجابة طوال عام 2026 - والخطط التي تلية - بشكل متزايد على توطيدها.

فيما يتعلق بمركز المعارض السابق في خانيا، أشارت السلطات إلى زيادة القدرة الاستيعابية من خلال توفير أسرّة بطابقين، وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية عبر نشر عيادة "هيبوكراتيس" (Hippocratis) المتنقلة، واستخدام سفن بحرية مستأجرة لنقل الأشخاص إلى البر الرئيسي في غضون يومين من وصولهم. في الواقع، وكما أفاد أمين المظالم اليوناني عقب زيارته للموقع في يوليو 2026، لا تزال الظروف في المرفق غير ملائمة، ولا تزال هناك حاجة إلى «تدخلات جوهرية».
وفي الوقت ذاته، وتكريساً لنهج الحكومة القائم على السيطرة والردع، يخضع الموقع لرقابة عسكرية مكثفة، ويُحرس على مدار الساعة، كما أنه محاط بسياج خارجي من طراز "الناتو" بلغت تكلفته 75 ألف يورو.

أما في هيراكليون، فلا تزال الظروف المادية في الموقع المؤقت المعروف بـ "باليو بسيجييو" (Palio Psigeio) -أي "المبردات القديمة"- في ميناء المدينة، بالغة السوء. وفي غضون ذلك، أدت الاحتجاجات المحلية والتردد المستمر من جانب البلدية إلى عرقلة إنشاء مرفق جديد وأكثر ملاءمة، حيث رفضت السلطات المحلية 7 مواقع مقترحة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، قررت الوزارة إنشاء مرفق مغلق جديد في مستودعات "سكولوديس" (Skouloudis) السابقة في منطقة "أثاناتي" (Athanati) التابعة ل هيراكليون، وذلك رغم استمرار المعارضة المحلية. ومع ذلك، فقد أبدت الحكومة استعدادها للنقاش في حال قدمت السلطات المحلية مقترحاً بديلاً قابلاً للتنفيذ.

ومع استمرار تدفق الوافدين وبقاء ترتيبات الاستقبال والإيواء تفتقر إلى التنظيم، فإن القصص التي سُلط الضوء عليها في هذه السلسلة مرشحة للتكرار. فبدلاً من معالجة أوجه القصور الهيكلية التي وُثقت على مدار العام الماضي، تركز الاستجابات الحالية على توسيع البنية التحتية للاحتواء، وتسريع عمليات النقل، وتعزيز التدابير الأمنية.

بالنظر إلى المستقبل، وبدون تحول جذري عن السياسات التي تعطي الأولوية للردع والاحتجاز والتجريم على حساب الحماية والحقوق، فإن التجارب الموثقة في هذه الصفحات لن تبقى مجرد روايات من الماضي. بل ستستمر في تحديد مسارات الأشخاص الوافدين إلى اليونان.الأشهر وسنوات قادمة. لذلك، ندعو الحكومة اليونانية إلى الالتزام بواجباتها القانونية بموجب القانون المحلي وقانون الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي، وإلى وضع حد للاحتجاز الممنهج وتجريم الأشخاص المتنقلين فور وصولهم إلى الأراضي. كما ندعو الحكومة إلى التوقف عن استخدام مركز احتجاز سينتيكي، لا سيما لفترات الاحتجاز المطولة، وضمان استقبال الأشخاص ومعاملتهم بكرامة في ملائم الاستقبال وإقامةالمرافق، والوصول غير المقيد إلى حقوقهم الأساسية.

هوامش

1. التوجيه رقم EC/2008/115، والقانون رقم 3907/2011 (قبل سبتمبر 2025)، ثم القانون رقم 5226/2025.
لاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. سانظر أيضًا على سبيل المثال إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان صحيفة حقائق بشأن المهاجرين المحتجزين وكذلك لجنة منع الإرهاب صحيفة حقائق بشأن احتجاز المهاجرين وتقارير دولة اليونان.

2. الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. انظر أيضاً، على سبيل المثال، صحيفة الوقائع الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن المهاجرين المحتجزين، وكذلك صحيفة الوقائع الصادرة عن اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب (CPT) بشأن احتجاز المهاجرين، بالإضافة إلى تقارير اللجنة المتعلقة باليونان.

3. التوجيه EC/2008/115، والقانون 3907/2011 المعمول به قبل سبتمبر 2025، ثم القانون 5226/2025؛ والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.

4. اطلع على تقريرها، الذي كتبته بالتعاون مع صوفيا بوتسي ونشرته دار النشر إنكستيك ميديا هنا.

5. راجع المعايير التي وضعها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لـ[منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)]، وكذلك المعايير الصادرة عن مجلس أوروبا.

6. ترد هذه الأحكام ضمن قانون العقوبات اليوناني.

7. سيري، إي.، غالينوس، إس.، وكريشكي، آي. (2026). التقرير السنوي لرصد المحاكمات لعام 2025: تطبيق معايير المحاكمة العادلة في قضايا "التهريب" على الحدود اليونانية. شبكة رصد العنف على الحدود (Border Violence Monitoring Network) وفرق صانعي السلام المجتمعيين - تضامن مع المهاجرين في بحر إيجة (Community Peacemaker Teams - Aegean Migrant Solidarity).

8. De:criminalize [@de.criminalize]. (9، 2026 يونيو). أمس، حُكم على 10 لاجئين شباب بالسجن لمدة 25 عامًا بتهمة «تهريب المهاجرين»، وذلك من قِبل المحكمة في خانيا، بجزيرة كريت. إنستغرام. https://www.instagram.com/de.criminalize/p/DZXo3jiiK9m/

9. De:criminalize [@de.criminalize]. (27، 2026 مايو). اليوم، بُرِّئ م.، وهو لاجئ سوداني يبلغ من العمر 26 عامًا، بعد أن أمضى قرابة عام في الحبس الاحتياطي في اليونان، بموجب [إنفوغراف، الشريحة 7]. إنستغرام. https://www.instagram.com/de.criminalize/p/DY2OUO0CDda/

10. سيري، إي.، غالينوس، إس.، وكريشكه، آي. (2026). التقرير السنوي لرصد المحاكمات لعام 2025: تطبيق معايير المحاكمة العادلة في قضايا "التهريب" على الحدود اليونانية. شبكة رصد العنف على الحدود (Border Violence Monitoring Network) وفرق صانعي السلام المجتمعيين - تضامن مع المهاجرين في بحر إيجة (Community Peacemaker Teams - Aegean Migrant Solidarity).

11. المصدر نفسه.

12. de:criminalize [@de.criminalize]. (د.ت.). أخبار سارة من محكمة الاستئناف: تمت تبرئة فيليب ماريو، البالغ من العمر 21 عامًا، والمنحدر من السودان، أمس. وكان يواجه عقوبة قاسية للغاية [منشور]. إنستغرام. https://www.instagram.com/de.criminalize/p/DZVIm3RCJ0a/

13. سيري، إي.، غالينوس، إس.، وكريشكي، آي. (2026). التقرير السنوي لرصد المحاكمات لعام 2025: تطبيق معايير المحاكمة العادلة في قضايا "التهريب" على الحدود اليونانية. شبكة رصد العنف على الحدود (Border Violence Monitoring Network) وفرق صانعي السلام المجتمعيين - تضامن مع المهاجرين في بحر إيجة (Community Peacemaker Teams - Aegean Migrant Solidarity)، ص 58.

14. de:criminalize [@de.criminalize]. (8، 2026 يونيو). أمس، حُكم على 10 لاجئين شباب بالسجن لمدة 25 عامًا بتهمة «تهريب المهاجرين» من قِبل المحكمة في خانيا، بجزيرة كريت. ومن بينهم... [منشور]. إنستغرام. https://www.instagram.com/de.criminalize/p/DZXo3jiiK9m/

15. Human Rights Legal Project، ومركز ليغال سنتر ليسفوس (Legal Centre Lesvos). (2025). الاستثناء من التجريم: عدم معاقبة ضحايا الاتجار بالبشر واللاجئين في اليونان. https://legalcentrelesvos.org/wp-content/uploads/2025/11/TheExemptionFromCriminalisation-HRLP-LCL-2025_online.pdf

16. سيري، إي.، غالينوس، إس.، وكريشكي، آي. (2026). التقرير السنوي لرصد المحاكمات لعام 2025: تطبيق معايير المحاكمة العادلة في قضايا "التهريب" على الحدود اليونانية. شبكة رصد العنف على الحدود (Border Violence Monitoring Network) وفرق صانعي السلام المجتمعيين - تضامن مع المهاجرين في بحر إيجة (Community Peacemaker Teams - Aegean Migrant Solidarity).

17. شبكة رصد العنف على الحدود. (7 أبريل 2026). رصد المحاكمات في هيراكليون، جزيرة كريت - 2 أبريل 2026. شبكة رصد العنف على الحدود.

18. شبكة مراقبة العنف على الحدود. (2026، 22 أبريل). خانيا، مراقبة المحاكمة في كريت - 20 أبريل 2026. شبكة مراقبة العنف على الحدود.
19. سيري، إي.، غالينوس، إس.، وكريشكي، آي. (2026). التقرير السنوي لرصد المحاكمات لعام 2025: تطبيق معايير المحاكمة العادلة في قضايا "التهريب" على الحدود اليونانية. شبكة رصد العنف على الحدود (Border Violence Monitoring Network) وفرق صانعي السلام المجتمعيين - تضامن مع المهاجرين في بحر إيجة (Community Peacemaker Teams - Aegean Migrant Solidarity).
20. يمكن الاطلاع على حالة استثنائية أقرت فيها محكمة ساموس بالإعفاء القانوني عند تبرئتها للمدعى عليهم، وذلك وفقاً لما أورده مشروع حقوق الإنسان القانوني (Human Rights Legal Project) [@hrlpsamos]: (24 يونيو 2026). أحكام قضائية: تبرئة 4 أشخاص. إنستغرام. https://www.instagram.com/p/DZ-Qtl9jf4e/?utm_source=ig_web_copy_link&stkn=MzRlODBiNWFlZA%3D%3D
21. [@de.criminalize] de:criminalize. (18 ،2026 مايو). خُفِّض الحكم الصادر بحق جاسِتن من 300 سنة إلى 10 سنوات من السجن («فيلاكي»). وبموجب القانون اليوناني، يعني ذلك أنه أصبح مؤهلًا لـ... [منشور]. إنستغرام. https://www.instagram.com/de.criminalize/p/DYhwVjiiNef/
22. سيري، إي.، غالينوس، إس.، وكريشكي، آي. (2026). التقرير السنوي لرصد المحاكمات لعام 2025: تطبيق معايير المحاكمة العادلة في قضايا "التهريب" على الحدود اليونانية. شبكة رصد العنف على الحدود (Border Violence Monitoring Network) وفرق صانعي السلام المجتمعيين - تضامن مع المهاجرين في بحر إيجة (Community Peacemaker Teams - Aegean Migrant Solidarity).

مراجع إضافية

شبكة رصد العنف الحدودي. (2026، 7 أبريل).هيراكليون، كريت - مراقبة التجارب - 2 أبريل 2026شبكة رصد العنف الحدودي.
شبكة رصد العنف الحدودي. (22 أبريل 2026).مراقبة التجارب في خانيا، كريت - 20 أبريل 2026شبكة رصد العنف الحدودي.
شبكة رصد العنف الحدودي. (2026، 8 مايو).مراقبة التجارب في خانيا، كريت - 4 و7 مايو 2026شبكة رصد العنف الحدودي.
دي:تجريم. (2025، 22 أغسطس).الحرية لسليمان! decriminalize.euانستغرام.
من: تجريم. (23 أكتوبر 2025).عشر سنوات لنوردين ومحمد.decriminalize.euانستغرامٍ
إلغاء التجريم. (5 مارس 2026).صفقات الإقرار بالذنب في اليونان: إدانات سريعة بدلاً من محاكمات عادلة de criminalize.eu. أنستغرام.
إلغاء التجريم. (5 مارس 2026).لماذا تتم محاكمة القاصرين كبالغين في اليونان؟criminalize.eu.
المركز القانوني ليسفوس. (2026، 20 مايو).بيان مشترك ضد ممارسات الدولة اليونانية: حرمان السائقين/الميسرين المزعومين من حق اللجوء مر كز ليسبوس القانوني.
سيري، إي.، جالينوس، إس، وكريشكي، آي. (2026). التقرير السنوي لرصد المحاكمات 2025: تطبيق معايير المحاكمة العادلة في قضايا "التهريب" على الحدود اليونانية شبكة رصد العنف الحدودي وفرق صنع السلام المجتمعية - إلتضامن مع المهاجرين في بحر
وينكلر، ج.، ومايرر، ل. (يوليو 2023).فراغ قانوني: التجريم المنهجي للمهاجرين الذين يقودون قارباً أو سيارة إلى اليونان. على حدود أوروبا.